الأمم المتحدة

S/2012/813



Distr.: General
6 November 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أحيل، عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، التقرير الثاني والأربعين عن تنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، الذي يغطي الفترة من ٢١ نيسان/أبريل إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، والذي تلقيته من الممثل السامي للبوسنة والهرسك (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا التكرم بعرض التقرير على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) **بان** كي - مون



12-57189 (A) 121112 121112

المرفق

رسالة مؤرخة ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من الممثل السامي للبوسنة والهرسك

عملا بقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥)، الذي طلب فيه المجلس من الأمين العام أن يقدم إليه التقارير الواردة من الممثل السامي طبقا للمرفق ١٠ للاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ونتائج مؤتمر لندن بشأن تنفيذ اتفاق السلام الذي عُقد في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، أقدم إليكم رفق هذه الرسالة التقرير الثاني والأربعين للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك (انظر الضميمة). وأرجو التكرم بتوزيع هذا التقرير على أعضاء مجلس الأمن لكي ينظروا فيه.

وهذا هو ثامن تقرير أقدمه إلى الأمين العام منذ أن توليت منصب الممثل السامي للبوسنة والهرسك في ٢٦ آذار/مارس ٢٠٠٩. ويغطي هذا التقرير الفترة من ٢١ نيسان/أبريل إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وإن احتجتم أو احتاج أي عضو من أعضاء المجلس إلى معلومات عدا عن تلك المقدمة في التقرير المرفق، أو إن كانت لديكم أية تساؤلات بشأن محتوياته، فسوف يسرني أن أوافيكم بالمعلومات أو الأجوبة اللازمة.

(توقيع) فالنتين **إنزكو**

الضميمة

التقرير الثاني والأربعون للممثل السامي للبوسنة والهرسك

٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٢ – ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٢ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وعلى النقيض من الفترة المشمولة بالتقرير السابق التي تبدّت فيها اتجاهات مبشّرة، لم تشهد الفترة المشمولة بهذا التقرير حراكا سياسيا ملموسا وعاودت فيها الاتجاهات التي كانت سائدة في السنوات السابقة الظهور. ولم يقتصر الأمر على عدم إحراز تقدم يُذكر صوب الاندماج في الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي بل وأيضا اشتدت التحديات المباشرة للاتفاق الإطاري العام للسلام بما في ذلك التحديات التي تهدد سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية.

ولقد أطلّ عام ٢٠١٢ على البوسنة والهرسك وساستها منخرطين في حوار سياسي من أجل التوصل إلى الاتفاقات اللازمة لإحراز تقدم. وتجسد هذا في عدد من التطورات المشجعة من بينها أنه تم، في شباط/فبراير، وبعد انقضاء ما يقرب من ١٥ شهرا على الانتخابات العامة، تشكيل مجلس وزراء على مستوى الدولة شعاره الخطابي التقدم على طريق الاتحاد الأوروبي. ولقد سرّني أن أُبدي، في التقرير الذي قدَّمته إلى مجلس الأمن في ٩ أيار/مايو ٢٠١٢ (S/2012/507)، تفاؤلا مشوبا بالحذر إزاء تلك التطورات.

إلا أنه من دواعي الأسف أن التطورات المبشّرة التي وقعت في مستهل عام ٢٠١٢، اكتنفها الجمود[أ]. ذلك أنه بعد تشكيل حكومة على صعيد الدولة واعتماد ميزانية الدولة لعام ٢٠١٢ في أيار/مايو، لم تشرع الأحزاب السياسية في العمل بل بدأت فورا سلسلة مطوّلة من صراعات القوى ومحاولات إعادة تشكيل الحكومة على صعيدي الدولة والاتحاد وفي بعض الكانتونات. والواقع أن تلك المناورات السياسية جرت في إطار حملة الانتخابات

(أ) انعكس هذا أيضا في تقرير المفوضية الأوروبية المرحلي السنوي عن البوسنة والهرسك حيث جاء فيه ”إن التوافق السياسي الذي كان قد بزغ، تبدد، وتوقف التقدم صوب تنفيذ خطة الاتحاد الأوروبي“. وجاء أيضا في التقرير أنه ”[أ] ما زال من المتعين أن يتفق الممثلون السياسيون، على سبيل الأولوية، على رؤية مشتركة لتوجه البلد ونظامه المؤسسي ومستقبلهما عموما. ولتحقيق تلك الرؤية لا بد أن يضع الممثلون السياسيون للبوسنة والهرسك خطة الاتحاد الأوروبي في صدارة العملية السياسية وأن يجسدوا الاتفاقات السياسية في إجراءات ملموسة“ Commission staff working document, Bosnia and Herzegovina, 2012 progress report.

المحلية على حساب احتياجات المواطنين والبلد بأسره وهي احتياجات ملحّة. وبالإضافة إلى ذلك عمدت بعض الأحزاب في غمار تسابقها على إعادة تشكيل مراكز السلطة على صعيد الاتحاد إلى تجاهل أو انتهاك القوانين والقواعد والإجراءات القانونية السارية. ولئن كانت إعادة تشكيل الحكومات أمرا معهودا في النظم البرلمانية في العالم فإن تلك المبادرات تأخذ طابعا مختلفا عندما لا يُكترث فيها بالإطار الدستوري وسيادة القانون.

ومما يبعث على القلق الشديد بصورة متزايدة، أن قيادة جمهورية صربسكا كثّفت السياسة التي تنتهجها منذ ستة أعوام وتتحدى بها بشكل سافر ومباشر الأسس التي ينهض عليها اتفاق السلام. فالتصريحات الصادرة عن كبار مسؤولي جمهورية صربسكا والتصرفات التي يقدمون عليها تنحر في اختصاصات الدولة وتثير شكوى عميقة في مدى التزام قيادتها بأهم جانب في اتفاقات دايتون أي سيادة البوسنة والهرسك وسلامتها الإقليمية.

وفي اعتقادي أن الدعوة الصريحة المتنامية إلى حل اتحاد البوسنة والهرسك التي يروّجها مسؤول جمهورية صربسكا وفي مقدمتهم رئيس ذلك الكيان ميلوراد دوديك، مسألة ينبغي أن يوليها المجتمع الدولي عناية خاصة.

وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر شارك مواطنو البوسنة والهرسك في خامس انتخابات محلية تجري في البلد منذ الحرب. وعلى الرغم من ارتفاع عدد البطاقات الباطلة نسبيا من الجدل الذي أحاط بعملية تسجيل الناخبين وعد الأصوات في سربرينيتسا وبلديات أخرى. أدارت السلطات المحلية العملية بالكامل وأقر مراقبو الانتخابات بأنها جرت بوجه عام وفقا للمعايير الديمقراطية. إلا أنه لم يتسن لمواطني موستار الإدلاء بأصواتهم في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر، بسبب عدم تنفيذ السلطات حكم أصدرته المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في عام ٢٠١٠ بشأن النظام الانتخابي في المدينة. ويقوم مكتب الممثل السامي حاليا بتيسير المناقشات بين الأحزاب السياسية بحيث يمكن إجراء الانتخابات في موستار في أقرب وقت ممكن.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تتخذ السلطات في البوسنة والهرسك أي إجراء يُذكر للقضاء بما تبقى من مقتضيات تحقيق الأهداف الخمسة واستيفاء الشرطين اللازم استيفاؤهما لإغلاق مكتب الممثل الثاني[ب]. بيد أن تعليق الإشراف على مقاطعة برتشكو

(ب) حددت الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام في اجتماعها في ٢٦ و ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨ خمسة أهداف لا بد من تحقيقهما وشرطين يلزم استيفاؤهما لإغلاق مكتب الممثل السامي والأهداف الخمسة هي: إيجاد تسوية مقبولة مستدامة لمسألة تقسيم الممتلكات بين الدولة ومستويات الحكم الأخرى؛ إيجاد تسوية مقبولة مستدامة لمسألة الممتلكات الدفاعية؛ إتمام التحكيم النهائي فيما يتصل بمقاطعة برتشكو؛ كفالة الاستدامة المالية؛ ترسيخ سيادة القانون. أما الشرطان فهما: توقيع اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب و ”صدور تقييم إيجابي للحالة في البوسنة والهرسك تعده الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام وينبني على الامتثال التام لاتفاق ديتون للسلام“.

يشكل خطوة هامة صوب تحقيق ذلك الهدف، وفي الوقت نفسه، يرسي حكما أصدرته المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك ويُعد علامة فارقة، وسابقة قانونية ويحدد المبادئ التوجيهية لتحقيق الهدفين المتصلين بممتلكات الدولة والممتلكات الدفاعية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يواجه البلد تدهورا في المالية العامة وتوقعات بازدياد معدلات الفقر والبطالة وما يقترن بذلك من مشاكل اجتماعية.

ولقد واصلت بعثتا الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي العسكريتان من خلال وجودهما المستمر في البوسنة والهرسك طمأنة المواطنين إلى استمرار توافر الأمان والأمن رغم الحالة السياسية العصيبة.

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير هو ثامن تقرير أُقدمه إلى الأمين العام منذ أن توليت منصب الممثل السامي للبوسنة والهرسك. ويتضمن وصفا سرديا للتقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف المبينة في التقارير السابقة وسجلا للتطورات الوقائعية وما يتصل بها من استشهادات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ويتضمن تقييمي للتنفيذ في المجالات الرئيسية المندرجة في نطاق ولايتي، بما في ذلك الأهداف اللازم تحقيقها والشرطان اللازم استيفاؤهما لإغلاق مكتب الممثل السامي. ولقد ركّزت جهودي على تيسير التقدم في تلك المجالات، تماشيا مع مسؤوليتي الرئيسية وهي دعم الجوانب المدنية في الاتفاق الإطاري العام للسلام، مع القيام في الوقت نفسه بالتشجيع على إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الخمسة اللازم تحقيقها واستيفاء الشرطين اللازم استيفاؤهما لإغلاق المكتب والعمل على الحفاظ على ما أُجري من إصلاحات تنفيذا لاتفاق السلام.

٢ – ولئن كنت أركِّز كل طاقتي على تنفيذ التكليف المسند إليَّ بموجب المرفق ١٠ من الاتفاق الإطاري فمكتبي يدعم تماما الاتحاد الأوروبي فيما يبذله من جهود لمساعدة البوسنة والهرسك على المضي قدما على طريق الاندماج بقدر أكبر معه. ويعمل مكتبي ومكتب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في ظل التعاون الوثيق على أرض الواقع من أجل إيجاد أوجه تآزر جديدة حيثما تسنى، كل وفقا للولاية المنوطة به.

ثانيا – المستجدات السياسية

البيئة السياسية العامة

٣ – تأثر البلد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير بتطورات سياسية هامة وباتجاه نحو الأسوأ. وكان أول تلك التطورات محاولات الحزب الديمقراطي الاجتماعي إقصاء حزب العمل الديمقراطي من الائتلافات الحاكمة على صعيد الكانتونات والاتحاد والدولة مما أدى إلى تأزم الموقف وخلق حالة من الشقاق. وتمثل ثانيها في رد فعل مسؤولي جمهورية صربسكا الشديد الانتقاد لتصويت الممثل الدائم للبوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة على مشروع قرار بشأن الجمهورية العربية السورية في الجمعية العامة. أما الاتجاه نحو الأسوأ فتجسد في تعالي النغمة الداعية إلى حل الاتحاد وإلى الاستقلال وهي النغمة التي بات ممثلو جمهورية صربسكا يرددونها بصورة متزايدة مع تحدي المؤسسات القضائية على صعيد الدولة والقوات المسلحة للبوسنة والهرسك وسائر المسؤوليات المنوطة بالدولة بموجب الدستور والوارد بيانها في المرفق الرابع من الاتفاق الإطاري العام للسلام.

٤ - والواقع أن تصويت حزب العمل الديمقراطي ضد اعتماد ميزانية الدولة في ٣١ أيار/مايو، دفع الحزب الديمقراطي الاجتماعي إلى شن حملة لإقصائه من الحكم على جميع المستويات وتشكيل ائتلافات أغلبية جديدة بالتحالف مع حزب من أجل مستقبل أفضل للبوسنة والهرسك وأكبر حزبين يشكل فيهما الكروات الأغلبية العظمى وهما الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك والاتحاد الديمقراطي الكرواتي ١٩٩٠. وعلى الرغم من أن الحزب الديمقراطي الاجتماعي تمكن من إزاحة حرب العمل الديمقراطي من الحكومة في أربعة كانتونات ومن بلديات عدّة، فلم يستطع، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحقيق ذلك بالكامل نظرا لافتقاره إلى الأصوات اللازمة في البرلمان. ومع تصارع حزب العمل الديمقراطي والحزب الديمقراطي الاجتماعي على الهيمنة، تعطلت أعمال البرلمان و لم يعتمد أي تشريعات تُذكر. وازداد الموقف جمودا مع تنافس الأحزاب كافة على الأصوات في الفترة السابقة على الانتخابات المحلية في تشرين الأول/أكتوبر، وتلهفا من الأغلبية التي يقودها الحزب الديمقراطي الاجتماعي على إقصاء حزب العمل الديمقراطي من رئاسة مجلس النواب ببرلمان الاتحاد وحزب الحقوق الكرواتي من منصب نائب رئيس مجلس النواب، بادرت بالدعوة إلى انعقاد البرلمان وعقدتُ بالفعل جلسة في تجاهل للقواعد الإجرائية والدستور. وهو ما أكدته المحكمة الدستورية للاتحاد بعد ذلك في حكم أصدرته في هذا الشأن.

٥ - ولقد أثمرت مساعي الحزب الديمقراطي الاجتماعي إلى إقصاء حزب العمل الديمقراطي من مجلس الوزراء على مستوى الدولة، في نهاية المطاف، حيث صوتت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، على إقالة وزيرين ونائب زير ينتمون إلى حزب العمل الديمقراطي من مجلس الوزراء. ويذكر أن قانون مجلس الوزراء يقضي في هذه الحالة بأن يتولى نواب من البرلمان تلك المناصب الوزارية لحين إجراء التعيينات البديلة.

٦ - وبموازاة تلك التطورات، سعت أطراف في جمهورية صربسكا إلى إقالة وزير الخارجية (وهو أيضا رئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي) من منصبه على إثر التصويت تأييدا لقرار الجمعية العامة بشأن سوريا في ٤ آب/أغسطس، وهو تصويت أثار جدلا. ففي أعقابه، ادعى رئيس جمهورية صربسكا وعضو مجلس رئاسة البوسنة والهرسك عن الصرب، أن وزير الخارجية خالف الدستور بإصداره تعليمات لممثل البوسنة والهرسك لدى الأمم المتحدة بالتصويت تأييدا للقرار في الجمعية دون التشاور مسبقا على النحو الواجب مع أعضاء مجلس رئاسة البلد الثلاثة. وعلى الرغم من أن رئيس مجلس رئاسة البوسنة والهرسك هو في الواقع الذي أذن بالتصويت، صَبّ مسؤولو جمهورية صربسكا انتقاداتهم على وزير الخارجية واستهلوا حملة لإقالته من خلال الجمعية البرلمانية الوطنية.

٧ - ولقد جرت تلك الأحداث في ظل خطاب تعالت فيه بشكل متزايد النبرة القومية الحادة من جانب كبار الساسة ومسؤولي الأحزاب في جمهورية صربسكا، ومن بينهم مسؤولون كبار على مستوى الدولة. وطغت على الخطاب تكهنات بحل الدولة ودعوة صريحة إلى ذلك وإلى استقلال جمهورية صربسكا. ويرد بيان هذه المسألة بمزيد من التفصيل تحت العنوان الفرعي ''التحديات التي تواجه الاتفاق الإطاري العام للسلام وانتكاسة الإصلاحات'' (الفقرات ٢٢-٢٨ أدناه).

٨ - وفي اتحاد البوسنة والهرسك دعا الحزبان الكرواتيان الرئيسيان (الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك والاتحاد الديمقراطي الكرواتي ١٩٩٠) في عدة مناسبات، إلى إنشاء وحدة إقليمية اتحادية يشكّل الكروات الأغلبية فيها[١].

قرارات الممثل السامي خلال الفترة المشمولة بالتقرير

٩ - امتنعت، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عن استعمال سلطاتي التنفيذية بصورة مباشرة إلا لرفع حظر كان الممثل السامي قد فرضه في حالتين.

الأهداف الخمسة اللازم تحقيقها والشرطان اللازم استيفاؤهما لإغلاق مكتب الممثل السامي

التقدم المحرز في تحقيق الأهداف

١٠ - لم تتخذ سلطات البوسنة والهرسك، خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي خطوات عملية لتحقيق أي من الأهداف اللازم تحقيقها لإغلاق مكتب الممثل السامي. فحتى وقت إعداد هذا التقرير، لم يعتمد أي من القوانين المنصوص عليها في الوثيقة التي وقّعت عليها في ٩ آذار/مارس أحزاب متعددة وعنوانها ''المبادئ المتفق عليها لتوزيع الممتلكات''. وفي حكم أصدرته مؤخرا محكمة البوسنة والهرسك الدستورية بشأن قضية ممتلكات الدولة أرست المحكمة مبادئ توجيهية لتسوية تلك القضية.

(١) استُشهد مثلا بما دعا إليه رئيس الحزب الديمقراطي الكرواتي في البوسنة والهرسك في مقابلة أُجريت معه في ٢٦ أيلول/سبتمبر، من تقسيم البوسنة والهرسك إلى أربع وحدات اتحادية وبما قاله من أن الحكم الذاتي للإقليم الكرواتي يُعد حلا معقولا صائبا من شأنه أن يُفسح المجال للبوسنة والهرسك لأداء مهامها بشكل طبيعي كدولة أوروبية. وقال الرئيس في مقابلة أجرتها معه القناة التليفزيونية TV1 إنه لن يتم التوصل إلى أي حل للأزمة السياسية في البوسنة والهرسك ما لم يقبل البوشناق بفكرة وجود كيان ثالث أغلبيته كروات ويسمحوا لكروات بأن يقرروا ما هو الأصلح لهم.

١١ - ولقد أُغلقت في ٣١ آب/أغسطس، مكتب التحكيم النهائي بمقاطعة برتشكو بالتوازي مع قرار المشرف على المقاطعة بوقف ممارسة مهامه الإشرافية وهي خطوة أيّدها مجلس تنفيذ السلام في بيانه المؤرخ ٢٣ أيار/مايو.

ممتلكات الدولة

١٢ - في ١٣ تموز/يوليه، أصدرت محكمة البوسنة والهرسك الدستورية حكما في قضية تتعلق باستعراض دستورية القانون المتعلق بمركز ممتلكات الدولة الواقعة في أراضي جمهورية صربسكا والخاضعة لحظر التصرف في الممتلكات (قانون ممتلكات الدولة الخاصة بجمهورية صربسكا)، وكان هذا الحكم علامة فارقة حيث أنه بموجبه تم، في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، وقف نفاذ قانون ممتلكات الدولة الخاصة بجمهورية صربسكا).

١٣ - وكما جاء في تقارير سابقة، اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، قانون ممتلكات الدولة الخاصة بجمهورية صربسكا، لتفرض بذلك من جانب واحد مبدأ، تقسيم الممتلكات العامة بين أجهزة الحكم على اختلاف مستوياتها على أساس إقليمي بحت مما قوّض إمكانية التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض. فحمايةً للمصالح المتصلة بالملكية التي يكفلها للبوسنة والهرسك ولأجهزة الحكم الأخرى على اختلاف مستوياتها تطبيق القوانين التي يمكن أن تُرسي بموجبها حقوق جديدة للملكية تتصل بممتلكات الدولة وحفظاً لفرصة التوصل إلى تسوية للقضية عن طريق التفاوض، أصدرت في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أمرا بوقف تطبيق القانون المتعلق بمركز ممتلكات الدولة الواقعة في أراضي جمهورية صربسكا والخاضعة لحظر التصرف في الممتلكات[٢] وظل ساريا لحين صدور قرار نهائي في هذا الصدد من المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك ودخوله حيز النفاذ.

١٤ - والواقع أن قرار المحكمة الدستورية قرار بعيد الأثر. فلقد قضت المحكمة بأن قانون ممتلكات الدولة الخاص بجمهورية صربسكا الذي ينقل إلى جمهورية صربسكا حيازة ممتلكات يعود حق حيازتها للبوسنة والهرسك لا يدخل ضمن اختصاص الهيئة التشريعية للكيان ومن ثم فهو مخالف للدستور. وأوضحت أن البوسنة الهرسك هي وفقا لدستورها صاحبة حق حيازة ممتلكات الدولة موضوع قانون جمهورية صربسكا محل الخلاف، أي الممتلكات العامة لجمهورية البوسنة والهرسك الاشتراكية السابقة وأن تلك الممتلكات مشمولة بالاتفاق المتعلق بمسائل الخلافة المعتمد عام ٢٠٠١. وقطعت المحكمة أيضا في قرارها بأن سَن القوانين المنظمة

(٢) الجريدة الرسمية للبوسنة والهرسك، العدد ١/١١.

لتلك الممتلكات هو من اختصاص الجمعية الوطنية للبوسنة والهرسك وحدها، التي ينبغي مع ذلك أن تضع مصالح واحتياجات الكيانين في الاعتبار. وأوضحت المحكمة أيضا أن ممتلكات الدولة تشمل فئات عريضة من الممتلكات[٣] ونوّهت بلجنة ممتلكات الدولة التي شكّلها مجلس وزراء البوسنة والهرسك بوصفها آلية إيجابية يمكن من خلالها ''أن يحدد الكيانان ومقاطعة بريتشكو بوضوح اهتماماتها'' فيما يتعلق بممتلكات الدولة. ونوّهت المحكمة أيضا بالدور الذي أديته من خلال المساعدة في تلك العملية على حظر التصرف في الممتلكات المشار إليها بصورة مؤقتة. وبما أن قضية ممتلكات الدولة لم تُحسم بعد، خلصت المحكمة إلى أن ''الضرورة والواجب يلزمان بحق البوسنة والهرسك بالعمل على تسويتها بأسرع ما يمكن''.

١٥ - وجدير بالذكر أن قرار المحكمة تترتب عليه آثار فيما يتعلق بالاتفاق الذي أبرمه القادة السياسيون بشأن هذه المسألة في ٩ آذار/مارس، والذي ينبغي الآن إعادة تقييمه لكفالة اتساق تنفيذه مع الدستور الوطني وفقا للتفسير الوارد في قرار المحكمة.

المتلكات الدفاعية

١٦ - سوف يكون لقرار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بشأن ممتلكات الدولة الوارد بيانه أعلاه أثره في الجهود الجارية لتسوية مسألة الممتلكات المرتقب إدراجها ضمن الممتلكات الدفاعية. ولئن كان القرار في حد ذاته لم يؤثر في تنفيذ هدف الهيئة التنفيذية لمجلس تنفيذ السلام المتمثل في إيجاد تسوية مقبولة مستدامة لمسألة الممتلكات الدفاعية و لم يكن له في الواقع أي تأثير فيما يتصل باستيفاء شرط حلف الأطلسي لتفعيل خطة العمل من أجل نيل البوسنة والهرسك عضويته، فسوف تكون له دون شك تداعيات على تلك المسألة من الناحيتين القانونية والأساسية. وعلى الرغم من حكم المحكمة الدستورية والعمل المضطلع به حاليا لحسم ما يرتبط بالممتلكات الدفاعية من جوانب دفاعية، لا يزال الخلاف السياسي الأساسي بين الأطراف على إمكانية أن يكون لدولة البوسنة والهرسك ممتلكات من عدمها عقبة تحول دون تسوية هذه المسألة. ومكتبي على استعداد لمدّ يد العون لجميع الأطراف المعنية من أجل إيجاد حل مستدام يسمح بتنفيذ أي اتفق يُبرم بشأن الممتلكات المرتقب إدراجها في الممتلكات الدفاعية ويتماشى مع قرار المحكمة الدستورية.

(٣) تشمل الممتلكات المنقولة والممتلكات العقارية الخاضعة لإشراف السلطات العامة ويمكن أن تشمل منفعة عامة (مياه البحار وقاع البحار ومياه الأنهار ومجرى الأنهار والبحيرات والجبال وغير ذلك من الموارد الطبيعية وشبكات النقل العام والبنُى التحتية وحركة السير، وما إلى ذلك)، وهي ممتلكات يستفيد منها، بحكم طبيعتها، الناس كافة في البلد. وتلك الممتلكات تجسد دولة البوسنة والهرسك وسيادتها وسلامتها الإقليمية.

١٧ - وفي ١٨ تموز/يوليه، خلصت حكومة جمهورية صربسكا إلى استنتاج تسعى من خلاله إلى تعديل اتفاق عام ٢٠٠٨ بشأن الممتلكات الدفاعية المنقولة الذي ينقل من الكيانين إلى الدولة ملكية جميع الأسلحة والمتفجرات الموجودة في حيازة القوات المسلحة للبوسنة والهرسك. ومن شأن التعديل المقترح أن يُسمح لكل كيان بدلا من السلطات على مستوى الدولة ببيع فائض الأسلحة والمتفجرات أو تدميره أو منحه كهبة، الأمر الذي يشكل تحديا خطيرا لعملية إصلاح قطاع الدفاع (بما في ذلك قانون الدفاع)، ويشكك في الهدف الذي أُنجز بالفعل والمتمثل في إيجاد تسوية مقبولة مستدامة لهذا الجانب من مسألة الممتلكات الدفاعية[٤]. ويلاحظ في هذا السياق، من الأرقام الرسمية للدولة، أنه حتى أوائل أيلول/سبتمبر، لم يجر تدمير سوى ٣٥٠ طنا من فائض الأسلحة والذخائر أما فائض الأسلحة والذخائر التي لم تُدمر فمقداره ١٤ ١٥٦ طنا.

مقاطعة برتشكو

١٨ - أيدت الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام التي ناقشت المسألة بصورة مستفيضة على امتداد العام الماضي، حسبما أفادت في بيانها المؤرخ ٢٣ أيار/مايو، قراري بإغلاق مكتب التحكيم النهائي بمقاطعة برتشكو بحلول ٣١ آب/أغسطس، بالتوازي مع قرار المشرف بوقف ممارسة مهامه في التاريخ نفسه. ولقد أقرت أيضا الهيئة التنفيذية باعتزام المشرف مباشرة المهام المنوطة به بموجب الفقرتين ١٣ و ٦٧ من قرار التحكيم النهائي بشأن برتشكو متى استوفيت الشروط المنصوص عليها في هاتين الفقرتين. واعتبارا من ٣١ آب/أغسطس، أُغلق مكتب برتشكو واقترن ذلك بإصدار أمر إشرافي ينظم الوضع فيما يتصل بالنصوص القانونية. ومن ثم، نفذت القرارات المبينة في بيان ٢٣ أيار/مايو. وتجدر الإشارة إلى أن المشرف يقيم في سراييفو، وهو باتخاذه تلك الخطوات لا ينوي التدخل في تصريف الشؤون اليومية للمقاطعة وإن كان يحتفظ بكامل سلطته في أن يستأنف، وفقا لتقديره الشخصي، مباشرة تلك السلطة إن اقتضت الظروف ذلك.

١٩ - وفي ١٦ أيار/مايو، اعتمد برلمان الاتحاد إعلانا بعدم قبول إنهاء الإشراف على مقاطعة برتشكو، بالبوسنة والهرسك، بدعوى أن شروط إنهاء النظام الإشرافي لم تستوف وأن جمهورية صربسكا لم تف بالالتزامات المنوطة بها بموجب قرار التحكيم النهائي والنظام الأساسي لمقاطعة برتشكو والتعديل الأول لدستور البوسنة والهرسك. وفي ١٥ حزيران/يونيه، أرسلت حكومة الاتحاد مذكرة إلى محكمة التحكيم المختصة بمسألة برتشكو تعلن فيها

______

(٤) كان لقرار المحكمة الدستورية بشأن ممتلكات الدولة أثره أيضا في ملكية بعض من الممتلكات الدفاعية المنقولة.

عدم قبولها لإنهاء الإشراف على برتشكو وتستفتيها في ما إذا كان يمكن اعتبار أن الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام تمتثل قرار التحكيم النهائي لو أنها اتخذت قرارا بإنهاء الإشراف قبل استيفاء الشروط اللازم استيفاؤها لإغلاق المحكمة.

٢٠ - وفي ضوء تكهنات جمهورية صربسكا المستمرة بحل البوسنة والهرسك يلزم إيلاء عناية خاصة لمقاطعة برتشكو نظرا لموقعها الاستراتيجي. فمثلا، ألمح رئيس جمهورية صربسكا في تصريح أدلى به مؤخرا إلى أن برتشكو ستنفصل مع الجمهورية المذكورة عن البوسنة والهرسك. حيث قال: ”إننا نُعلن أن جمهورية صربسكا لن تزول. فالبوسنة والهرسك هي التي ينبغي أن تزول، فما حاجتنا بها إن كنا لا نستفيد منها؟ إن جمهورية صربسكا وبريتشكو يمكنهما تدبر أمورهما بنفسهما“[٥]. والواقع أن ذلك الخطاب سيظل يستلزم من المجتمع الدولي متابعة دقيقة، في ضوء استخدام سلطات جمهورية صربسكا بشكل مستمر خرائط تظهر فيها برتشكو كجزء منها، وغير ذلك مما تبديه بانيا لوكا من مطامح فيما يخص برتشكو.

٢١ - ودرءا لاحتمال الإقدام على خطوات مزعزعة للاستقرار تتصل بمقاطعة برتشكو، أُبقي على اختصاص المحكمة لحين إخطارها باستيفاء الشروط المنصوص عليها في الفقرتين ١٣ و ٦٧ من قرار التحكيم النهائي. وبالإضافة إلى محكمة التحكيم، يحتفظ الممثل السامي بالولاية والسلطة وكل الوسائل اللازمة لدعم الجوانب المدنية من اتفاق دايتون للسلام في جميع أنحاء البوسنة والهرسك، بما فيها مقاطعة برتشكو. كما أن المحكمة الدستورية والمشرف ذاته لديهما سلطة الدفاع، عند الاقتضاء، عن التقدم المحرز في برتشكو.

التحديات التي تواجه الاتفاق الإطاري العام للسلام وانتكاسة الإصلاحات

٢٢ - كفل الاتفاق الإطاري العام للسلام والخطوات المتخذة صوب تنفيذ السلام والأمن في البوسنة والهرسك على مدى الـ ١٧ عاماً الماضية، وتتطلب المحاولات الرامية إلى تقويض أسسه التراجع عن الإصلاحات المضطلع بها لتنفيذه اهتماما جادا من المجتمع الدولي.

٢٣ - ولقد شهدت الفترة المشمولة بالتقرير خطابا استفزازيا جادا من جانب جمهورية صربسكا تجادل وتشكك في جدوى وجود دولة البوسنة والهرسك، ويدعو إلى حلّها، ويعترض على أداء الدولة والمسؤوليات المنوط بها بموجب دستورها. وكان رئيس جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك، من أكثر مؤيدي - وإن لم يكن بالتأكيد الوحيد في ذلك - حلّ الدولة. فمثلا من بين التصريحات العديدة المثيرة للجدل، ما قاله مؤخراً من ”إن البوسنة

(٥) رئيس جمهورية صربسكا في حشد نظم في إطار الحملة الانتخابية في برتشكو في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

والهرسك دولة عفنة لا تستحق أن يكون لها وجود. فالبوسنة والهرسك تثبت على الدوام أنها غير قادرة على الوجود ... ومن المؤكد أن البوسنة والهرسك تتهاوى، وسيتم ذلك إن عاجلاً أم آجلاً. أما أنا، فإني أدعو الله أن يحلّها في أقرب وقت ممكن[٦].

٢٤ - وشملت الحملة الخطابية الداعية إلى الانفصال حق جمهورية صربسكا في تقرير مصيرها، وبيانات متواترة تتنبأ بحلّ البوسنة والهرسك واستقلال جمهورية صربسكا[٧]. وأقرّ كبار المسؤولين في جمهورية صربسكا علناً بعرقلة مؤسسات دايتون عمداً[٨]، وطالبوا بأن يكون لجمهورية صربسكا طريقها الخاص بها نحو الاتحاد الأوروبي[٩]، وأكدوا أن الأمر يتوقف على جمهورية صربسكا في تقرير عما إذا كانت البوسنة والهرسك موجودة أم لا[١٠].

---

(٦) إذاعة وتلفزيون البوسنة والهرسك، ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

(٧) ”إني على قناعة تامة بأنها [جمهورية صربسكا] ستنهض ذات يوم كبلد مستقل“. ميلوراد دوديك، *Nezavisne Novine*، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ”وستتهاوى البوسنة والهرسك قبل أن تفلس. وما هو الإفلاس في بلد لم تكتمل فيه المراحل الدستورية سوى الانهيار؟“ وقال نيكولا سبيريتش، وزير المالية في البوسنة والهرسك، *Glas Srpske*، ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٢، ”ربما كان هذا هو الطريق الذي اختُط وسينتهي في نهاية الأمر بأن لا يتمكن فأر وقط من العيش معاً، ويكون حلّ البوسنة والهرسك هو الحل الوحيد“. وقال نيكولا سبيريتش، *Nezavisne Novine*، ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٢، ”من السذاجة الاعتقاد بأن الأجانب لن يقوموا بتفكيك البوسنة والهرسك في السنوات القادمة“. وقال رئيس جمهورية صربسكا، في مقابلة أجريت معه، في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢ ”في الأساس فإننا لا نحب أي بوسنة، لا التي أقامها البشناق، ولا التي أقامها الأجانب. وما البوسنة والهرسك إلا محطة عبور في طريقنا“. وفي مقابلة أجريت مع رئيس جمهورية صربسكا، في ٩ حزيران/يونيه ٢٠١٢، قال: ”مهما حدث، فإن حلّ البوسنة والهرسك أمر لا مفر منه. وبما أن ساعة تفكك البوسنة والهرسك تدنو، فإن مجرد توافر حسن النية والمقدرة لدى المرء لم يعد كافيا. ويجب أن تتحول إلى نظام متطور علمياً ومهنياً. وبعبارة أخرى، يجب تشكيل مجلس (مكتب أو لجنة أو ما شابه ذلك) من أجل إدارة عملية استقلال جمهورية صربسكا“ نائب رئيس جمهورية صربسكا، إميل فالجيكي، *Nezavisne Novine*، ١٣ آب/أغسطس ٢٠١٢.

(٨) ”سنبقي المحكمة في البوسنة والهرسك ومكتب المدعي العام في البوسنة والهرسك على حالهما بسبب بعض الأولويات الأخرى. إلا أننا سنجمّد، في إحدى السنوات التالية، جميع الأموال لوقف العمل في المحكمة ومكتب المدعي العام“. رئيس جمهورية صربسكا، *BNTV*، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

(٩) ”إن جمهورية صربسكا هي من الناحيتين المؤسسية والسياسية في البوسنة والهرسك الكيان الأكثر تنظيماً الذي يمكنه أن ينفذ طلبات الاتحاد الأوروبي. وإني واثق من أن الاتحاد الأوروبي سيعيد النظر في مسار البوسنة والهرسك نحو الاتحاد الأوروبي لأنني لا أتوقع أن يتمكن اتحاد البوسنة والهرسك من اللحاق بركب جمهورية صربسكا في عملية الاندماج. وزير التعاون الإقليمي في جمهورية صربسكا، جيليكا جينانوفيتش، *EuroBlic*، ١٣ آب/أغسطس، ”لدينا آلية تمكننا من اتخاذ الخطوة الأولى نحو استقلال جمهورية صربسكا - الطريق إلى الاتحاد الأوروبي“. الأمين التنفيذي للتحالف الديمقراطيين الاجتماعيين الأحرار، راجيكو فاسيتش *Press RS* ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٢.

(١٠) ”إن الحقيقة هي جمهورية صربسكا. وستعيدون ما كنتم قد أخذتموه منا. وإذا لم يكن اليوم، فغداً. لن يكون ذلك أبداً. عندها لن تكون هناك بوسنة“. رئيس جمهورية صربسكا، *Vecernje Novosti*،

٢٥ - ويساورني القلق أيضا إزاء استمرار التأكيدات خلافا لدستور البوسنة والهرسك بأن الكيانات هي في الواقع دول[١١]. وفي مناسبات كثيرة، أشار كبار السياسيين في جمهورية صربسكا على نحو غير صحيح إلى البوسنة والهرسك بأنها ”اتحاد دولتين“ في سياق الدعوة إلى حلّها[١٢].

٢٦ - وبرز عنصر جديد في الحملة الخطابية الداعية إلى الانفصال يتمثل في أن عدد المسؤولين الذين يذكرون عملية الحلّ في المستقبل قد ازداد لا ليشمل المزيد من كبار المسؤولين في جمهورية صربسكا فحسب، بل شمل أيضا مسؤولين على مستوى الدولة من جمهورية صربسكا، منهم نيكولا سبيريتش، وزير مالية البوسنة والهرسك، ونيبويسا رادمانوفيتش، العضو الصربي في مجلس رئاسة البوسنة والهرسك.

٢٧ - وكما كان الحال في الماضي، شملت الحملة أيضاً هجمات سياسية منتظمة على مؤسسات الدولة التي أنشئت للاضطلاع بمسؤوليات الدولة بموجب دستور البوسنة والهرسك و/أو للحفاظ على سيادة القانون وسيادة البلد وسلامته الإقليمية ونظامه الدستوري (المحكمة الدستورية، ومحكمة الدولة، ومكتب المدعي العام، والهيئة القضائية العليا ومجلس المدعين العامين، ووكالة الدولة للتحقيق والحماية في البوسنة والهرسك)[١٣].

---

٩ آب/أغسطس ٢٠١٢. ”لذلك، فإن المنفذ يكمن في العودة إلى دايتون الأصلية،، أو أن يمضي كلّ في حال سبيله. وإذا توافرت النوايا الحسنة من كل من السياسيين المحليين والمجتمع الدولي، فيمكن عندئذ تنفيذ الأمور بالطرق السلمية، على مائدة المفاوضات“ *Politika*، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

(١١) ”إن جمهورية صربسكا، وفقا لصلاحياتها، هي دولة حقاً في إطار مجتمع البوسنة والهرسك المعقد“. ألكسندرا باندرفيتش، عضو في الحزب الديمقراطي الصربي في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك، *SRNA*، ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٢.

(١٢) ”إن البوسنة والهرسك هي اتحاد دولتين مؤلف من كيانين“. رئيس جمهورية صربسكا، BNTV، ١٥ حزيران/يونيه. ”إن البوسنة والهرسك ليست دولة على الرغم من البيانات الصحفية. والسؤال المطروح هو هل هي اتحاد دولتين. فما البوسنة والهرسك إلا مجرد هيكل وهذا هو أفضل تفسير للحالة المشوهة الحالية لهذه المنطقة المعترف بها دوليا الواقعة بين صربيا وكرواتيا“. راجكو فاسيتش، الأمين التنفيذي للحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل، *SRNA*، ٢٨ تموز/يوليه. ”تدأب البوسنة والهرسك على إظهار عدم قدرتها المزمنة على الوجود والبقاء كدولة والسؤال هو ليس هل هناك وجود للبوسنة والهرسك، بل يكمن السؤال في كيفية حلّها بطريقة سلمية“. رئيس جمهورية صربسكا، *TANJUG*، ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

(١٣) على سبيل المثال، قال رئيس جمهورية صربسكا: ”إن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك هي محكمة سياسية فقدت شرعيتها في اتخاذ أي قرارات منصفة منذ فترة بعيدة“، *Nezavisne Novine*، ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وهدد كذلك بأن جمهورية صربسكا ستتجاهل من طرف واحد المؤسسات القضائية الحكومية، حيث قال: ”إن جمهورية صربسكا مستعدة لرفض محكمة البوسنة والهرسك ومكتب

وقد أضعفت هذه الهجمات المستمرة، تلك المؤسسات التي تزداد هشاشة، ولكنها في الوقت نفسه حيوية.

٢٨ - ويعدّ الامتثال لاتفاق دايتون، ولا سيما الإطار الدستوري وسيادة القانون شرطاً أساسياً للاستقرار الطويل الأجل وأداة له. وفي مقابل ذلك، وبسبب تاريخ البوسنة والهرسك الحديث المليء بالاضطرابات، فإن التحديات التي تواجه أسس اتفاق السلام ودستور البوسنة والهرسك، تقوّض مباشرة استقرار البلد وجميع جهود النوايا الحسنة الرامية إلى إعادة إدماج البلد، والمضي به قدماً، وبسبب خطورة هذه الجهود الرامية إلى إلغاء أو تقويض بعض الجوانب الحيوية لاتفاق السلام، فإني أعتقد أن هذه المسألة تستحق أن يولي مجلس الأمن اهتماماً خاصاً بها.

المؤسسات الحكومية في البوسنة والهرسك

مجلس رئاسة البوسنة والهرسك

٢٩ - على الرغم من الجدل الدائر داخل مجلس الرئاسة بشأن كوسوفو، وبرتشكو والتصويت بشأن الجمهورية العربية السورية في الجمعية العامة، عقد مجلس رئاسة البوسنة والهرسك خمسة اجتماعات خلال الفترة المشمولة بالتقرير واتخذ قرارات تتعلق بالميزانية والدفاع والسياسة الخارجية.

الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك

٣٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، توقف العمل التشريعي في الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك فعلياً بسبب الصراعات بين الأطراف التي بدأت في أيار/مايو نتيجة الجهود التي قادها الحزب الديمقراطي الاجتماعي الرامية إلى طرد حزب العمل الديمقراطي من الحكومة على مستوى الدولة. ومن العوامل الأخرى التي زادت الأمور تعقيداً محاولات الحزب الديمقراطي الصربي اللاحقة لطرد نائب رئيس مجلس النواب في مجلس نواب البوسنة والهرسك، ودعوات تحالف الديمقراطيين الاجتماعيين الأحرار المستقل إلى طرد وزير خارجية البوسنة والهرسك. وشهدت أيضا، الفترة السابقة للانتخابات البلدية، في ٧ تشرين الأول/أكتوبر تصلباً في المواقف بشأن القضايا الوطنية، التي أصبحت جزءا رئيسيا للأحزاب في حملات الانتخابات البلدية. ونتيجة لذلك، اعتمدت الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك

المدعي العام للبوسنة والهرسك إذا فشل الحوار المنظم بشأن العدالة''. *Nezavisne Novine*، ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

قانونين جديدين فقط[١٤] وست مجموعات من التعديلات على التشريعات القائمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، لم يعتمد البرلمان سوى أربعة قوانين جديدة.

٣١ - وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، بعد مضي حوالي خمسة أشهر من بذل الحزب الديمقراطي الاجتماعي جهوداً ترمي إلى إعادة تشكيل الحكومة على مستوى الدولة، أكد مجلس الشعوب في البوسنة والهرسك أخيراً القرار لطرد وزيري الأمن والدفاع من حزب العمل الديمقراطي، وكذلك نائب وزير المالية من الحكومة. وإلى أن يتم تعيين وزيرين جددين، ينص القانون على أن يضطلع نوابهما بأداء مهامهما.

٣٢ - وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، سحب الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل طلبه لطرد وزير خارجية البوسنة والهرسك من جدول أعمال مجلس النواب في البوسنة والهرسك، لأسباب ظاهرية لعدم وجود أغلبية واضحة تحبذ هذا الاقتراح. وفي اليوم ذاته، صوّت مجلس نواب البوسنة والهرسك أيضا لطرد نائب رئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي، بهدف تعيين رئيس جديد للمجلس في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وزعم حزب العمل الديمقراطي أن الصفقات السياسية أو المالية، التي يقع أكثرها العديد على نفقة الدولة، حفزت على إجراء مصالحة بين قادة الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل والحزب الديمقراطي الاجتماعي.

٣٣ - وطعن نواب في الجمعية البرلمانية من جمهورية صربسكا في استقلال ووجود المحكمة ومكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك في عدة مناسبات. ورفضوا مراراً التقرير المتضمن معلومات عن عمل مكتب المدعي العام على أساس أن القضايا صغيرة نسبيا وقانونا - كان من شأنه أن يطيح بالمؤسستين ولكنه لم يعتمد.

مجلس وزراء البوسنة والهرسك

٣٤ - على الرغم من الأزمة السياسية التي طال أمدها، استمر مجلس وزراء البوسنة والهرسك في عقد اجتماعاته بانتظام، وعقد ١٨ جلسة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأصدر مجلس الوزراء أربعة قوانين جديدة فقط لكي ينظر فيها البرلمان[١٥]، بالإضافة إلى سبع مجموعات من التعديلات على القوانين الحالية. وأجرى مجلس وزراء البوسنة والهرسك

---

(١٤) قانون التعريفات الجمركية (اعتمد في ١٩ تموز/يوليه) وقانون ميزانية مؤسسات البوسنة والهرسك والالتزامات الدولية للبوسنة والهرسك في عام ٢٠١٢ (اعتمد في ٣١ أيار/مايو).

(١٥) اقتراح قانون بشأن المؤسسات، واقتراح القانون المتعلق بإجراءات مكافحة الألغام في البوسنة والهرسك، واقتراح القانون المتعلق بالمساعدة القانونية المجانية، واقتراح القانون المتعلق بالجمعيات.

تعيينات عديدة واعتمد لوائح مختلفة، فضلا عن اتخاذ عشرات القرارات، بما فيها مقترحات لاتفاقات ثنائية وقرارات بشأن التصديق على معاهدات دولية[١٦].

٣٥ - وتمثلت التحديات الاقتصادية وتحديات أخرى التي تواجه انضمام جمهورية كرواتيا إلى الاتحاد الأوروبي في التركيز على نحو متزايد على جدول أعمال مجلس الوزراء، وركزت الدورات المواضيعية لمجلس الوزراء في ٢٦ تموز/يوليه و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر على الوفاء بالتزامات البلد تجاه الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٢.

العملية الانتخابية

٣٦ - في ٧ أيار/مايو، أعلنت اللجنة المركزية للانتخابات عن إجراء انتخابات محلية في جميع أنحاء البلد في ٧ تشرين الأول/أكتوبر. وقررت اللجنة أيضاً تأجيل انتخاب مجلس مدينة موستار.

٣٧ - وقدم الفريق العامل المكلف بإعداد تعديلات على ثلاثة قوانين هامة على مستوى الدولة تتعلق بالعملية الانتخابية التعديلات المقترح إدخالها على قانون تضارب المصالح وقانون تمويل الأحزاب السياسية إلى الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في ١٥ أيار/مايو. ولم يتمكن الفريق من الاتفاق على التغييرات المدخلة على القانون المتعلق بانتخاب مجلس مدينة موستار. ومن شأن التغييرات المقترحة على قانون تضارب المصالح أن تخفف من حدة الجزاءات التي ينص عليها القانون الحالي، لكن البرلمان رفضها. وأوضحت التغييرات المقترحة على قانون تمويل الأحزاب السياسية أحكاماً عن الأنشطة المحظورة ومراجعة الحسابات المالية، لكنها أضعفت الجزاءات المتعلقة بالانتهاكات. وقد اعتمدها مجلس النواب في تموز/يوليه وينتظر أن يعتمده مجلس الشعوب.

الإصلاح الدستوري

٣٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم يُحرز أي تقدم في تنفيذ قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية سايديتش وفينتشي ضد البوسنة والهرسك. ولم تقدم الأطراف اقتراحا مشتركا لتنفيذ الحكم بحلول ٣١ آب/أغسطس بشأن الموعد النهائي المتفق عليه في

---

(١٦) اعتمد مجلس الوزراء في ٢٢ حزيران/يونيه المعلومات التي أعدتها وزارة خارجية البوسنة والهرسك بشأن "برنامج الشراكة الفردية" لعام ٢٠١٢ بوصفه آلية للتعاون بين البوسنة والهرسك ومنظمة حلف شمال الأطلسي، فضلا عن برنامج الشراكة الفردية للبوسنة والهرسك لعام ٢٠١٢. وفي ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٢، اعتمد "كتاب قواعد التنظيم الداخلي للوكالة من أجل منع الفساد والتنسيق في مكافحة الفساد ومدونة قواعد السلوك لموظفي الوكالة اللذين تأخرا كثيراً. ويعرّف كتاب القواعد الجوانب التنظيمية والمتعلقة بالموظفين للوكالة. وسيتيح اعتماده الآن أن تواصل الوكالة تعيين موظفين جدد.

خارطة الطريق للاتحاد الأوروبي من قبل الزعماء السياسيين[17] في اجتماع عقد في بروكسل في ٢٧ حزيران/يونيه مع المفوض الأوروبي المعني بتوسيع عضوية الاتحاد الأوروبي وبسياسة الجوار، وفي حين قدم الاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك/الاتحاد الديمقراطي الكرواتي ١٩٩٠، والحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل/حزب العمل الديمقراطي والحزب الديمقراطي الصربي، رسميا مقترحات منفصلة إلى الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك في آب/أغسطس، فشلت في وضع مقترح منسق واحد. وتباينت المقترحات المتعلقة بطريقة اختيار أعضاء مجلس رئاسة البوسنة والهرسك وتكوين مجلس الشعوب.

جمهورية صربسكا

٣٩ - لا تزال سلطات جمهورية صربسكا تنتهج سياسة الغرض منها، على نحو ما أعرب عنه رئيس الجمهورية مرارا في تصريحات علنية، التراجع عن الخطوات التي سبق الاتفاق عليها والتي اتُخذت لتنفيذ اتفاق السلام ونقل مسؤوليات الدولة إلى مؤسسات الكيان. وكان آخر الخطوات المتخذة في إطار هذه السياسة وأكثرها إثارة للقلق الطلب الذي أرسله رئيس جمهورية صربسكا إلى الجمعية الوطنية للجمهورية والذي يتضمن مبادرة تحث الجمعية الوطنية على سن قانون يفضي إلى حل القوات المسلحة للبوسنة والهرسك من جانب واحد.

٤٠ - وواصلت السلطات التنفيذية والتشريعية لجمهورية صربسكا عقد اجتماعات منتظمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث اعتمدت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا ٣٣ تشريعا جديدا.

٤١ - وفي ١٠ تموز/يوليه، ألغت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا قانون تعداد السكان والأسر المعيشية والشقق لعام ٢٠١١، الذي كان ينص على إجراء تعداد مستقل خاص في جمهورية صربسكا، واعتمدت قانون تنظيم وتنفيذ تعداد السكان والأسر المعيشية والشقق لعام ٢٠١٣، وذلك بعد اعتماد قانون مماثل على مستوى الدولة. وإنني أُثني على سلطات جمهورية صربسكا لاتخاذها هذه الخطوة.

٤٢ - وفي ٢٦ نيسان/أبريل، أخفق مجلس الشعب في جمهورية صربسكا في اعتماد التعديلات المقترح إدخالها على دستور الجمهورية والرامية إلى تنظيم جملة أمور، منها إلغاء عقوبة الإعدام، ومواءمة دستور الجمهورية مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان، ونيل

---

(١٧) وهم زعماء الاتحاد الديمقراطي الكرواتي ١٩٩٠ والاتحاد الديمقراطي الكرواتي للبوسنة والهرسك، والاتحاد من أجل مستقبل أفضل وحزب العمل الديمقراطي والحزب الديمقراطي الاجتماعي والحزب الديمقراطي الصربي، والحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل.

الحكم الذاتي المحلي، واستحداث آلية نقل الصلاحيات. وهي تعديلات اعترض عليها تجمع البوشناق في ظل عدم التوصل إلى حل توفيقي لمسألة وجود تمثيل مضمون للبوشناق وغيرهم في مجلس بلدية بانيا لوكا.

٤٣ - وفي ٦ حزيران/يونيه، عيّنت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا خمسة قضاة جدد في المحكمة الدستورية للجمهورية، من بينهم وزير العدل السابق (الذي انتُخب فيما بعد رئيسا للمحكمة) وعضو سابق في المجلس الرئيسي لتحالف الديمقراطيين الاجتماعيين الأحرار. وانتقدت المعارضة هذه التعيينات واصفة إياها بأنها محاولة لتسييس المحكمة.

سريبرينتسا

٤٤ - من أهم ما شهدته الفترة المشمولة بالتقرير، الأحداث التي تزامنت مع انتخابات مجلس بلدية سريبرينتسا التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وقد ناشدتني الأحزاب ذات الأغلبية البوسنية أن أستخدم ولايتي التنفيذية لتمديد الترتيب الانتخابي الخاص الذي سبق تطبيقه في سريبرينتسا، والذي يحق بمقتضاه لجميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون فيها في عام ١٩٩١ التصويت في الانتخابات المحلية في المدينة بصرف النظر عن مكان إقامتهم الحالي. ورأت تلك الأحزاب أن الإبادة الجماعية التي ارتكبت في سريبرينتسا تبرر هذا الاستثناء. ولقد أثرتُ هذه المسألة في عدة مناسبات مع الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام، وبدا من الواضح تقريبا أن هذه الخطوة لا تحظى بأي دعم (ما عدا من تركيا). وقد شجعتُ الطرفين على التوصل إلى حل يقبلانه ويكون من شأنه الإسهام في تحقيق المصالحة بينهما، مع الأخذ في الحسبان أن الإبادة الجماعية ارتُكبت في سريبرينتسا وفي المناطق المحيطة بها، حسبما قضت بذلك المحاكم الدولية والمحلية.

٤٥ - وفي أيار/مايو، نظم ائتلاف جماعات مدنية بوشناقية حملة لحث من كانوا يقيمون سابقا في سريبرينتسا على تسجيل أنفسهم إما كمقيمين أو كناخبين غائبين. وبحلول ٢٤ آب/أغسطس (وهو الموعد النهائي لتسجيل الناخبين في الانتخابات المحلية) كان أكثر من ١٠٠ ٢ شخص إضافي قد سجلوا أنفسهم كمقيمين في سريبرينتسا. ووفقاً لمنظمي الحملة، سجل ٥٠٠ ٢ مشرد داخلي أنفسهم للتصويت في سريبرينتسا من مقر إقامتهم الحالي.

٤٦ - وقد وردت شكاوى تفيد بحدوث مخالفات في أثناء العملية المفضية إلى الانتخابات. وادّعت أحزاب صربية بأن أشخاصا سجلوا أنفسهم كمقيمين في سريبرينتسا مع أنهم لا ينوون العيش فيها، بينما ادّعت أحزاب ومنظمات بوشناقية بأن شرطة جمهورية صربسكا ميّزت ضد البوشناق أثناء عملية التسجيل مما عقد تلك العملية دون مبرر. وادّعت أيضا

أحزاب بوشناقية أن السجل الانتخابي في سريبرينتسا يتضمن أسماء عدد كبير من الصرب الذين أعيد توطينهم منذ زمن بعيد في صربيا وفي بلدان أخرى.

٤٧ - أما الانتخابات نفسها، فلم تشهد أي حوادث مهمة، رغم أنه تعين وقف التصويت لفترة وجيزة في أحد مراكز الاقتراع. وتشير النتائج المعلنة، وهي قابلة للطعن، إلى فوز مرشح بوشناقي بانتخابات رئاسة مجلس البلدية، بينما وزعت المقاعد الانتخابية بالتساوي في مجلس البلدية (١١ مقعدا لكل مجموعة عرقية، إضافة إلى مقعد مخصص لممثل الأقليات).

٤٨ - وجرى إحياء ذكرى الإبادة الجماعية في ١١ تموز/يوليه من هذا العام بطريقة منظمة، حيث ووريت رفات ٥٢٠ من الضحايا الثرى بعد استخراجها مؤخراً.

إنكار الإبادة الجماعية في سريبرينيتسا

٤٩ - إن القلق يساورني إزاء استمرار كبار المسؤولين في جمهورية صربسكا في التشكيك في حدوث إبادة جماعية في سريبرينيتسا في عام ١٩٩٥، وهي إبادة أكدت وقوعها قرارات محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافية السابقة. فقد أعلن رئيس جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك، في ندوة انتخابية قائلا ”إنني أقول بأن الإبادة الجماعية لم ترتكب هنا!“[١٨]. وواصل أيضا ترديد تلك التصريحات بعد الانتخابات[١٩]. ويساورني القلق أيضا إزاء ما أدلى به رئيس صربيا الجديد، توميسلاف نيكوليتش، من تصريحات مماثلة في مقابلة له بتاريخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر مع صحيفة Corriere della Sera الإيطالية اليومية ”إن الإبادة الجماعية لم تحدث في سريبرينيتسا .... وما من صربي واحد يعترف بوقوع إبادة جماعية فيها، ولا حتى أنا“[٢٠]. وإنني أرحب بالأصوات التي تعالت، بما في ذلك من حكومة الولايات المتحدة وعلى أعلى المستويات في الاتحاد الأوروبي في بروكسل، لتنضم إلى صوتي في إدانة هذه التصريحات وما تلحقه من ضرر بعملية المصالحة داخل البوسنة والهرسك وعلى الصعيد الإقليمي.

---

(١٨) قناة BNTV، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

(١٩) في مقابلة بتاريخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر أكتوبر مع قناة B-92 التلفزيونية في بلغراد، أنكر رئيس جمهورية صربسكا، ميلوراد دوديك مرة أخرى وقوع إبادة جماعية في سريبرينيتسا. ”لا صربسكا ولا البوسنة والهرسك تخضعان للمحاكمة في لاهاي، ولا يمكن أن تستتبع الأحكام التي تتمخض عنها هذه المحاكمات أي نتائج، لا يمكن أن تستتبع سوى نتائج وهمية، مثلما كانت هناك محاولة لفرض الحديث عن الإبادة الجماعية على جمهورية صربسكا وعلى الشعب الصربي، وهو ما لم يحدث ونحن نقول ذلك علنا ولا نريد أن نقبله“.

(٢٠) جاء تصريح نيكوليتش في أعقاب إنكار دوديك للإبادة الجماعية في سريبرينيتسا نفسها في ٢٤ أيلول/سبتمبر، أمام حشد جماهيري نظم في إطار الحملة الانتخابية.

اتحاد البوسنة والهرسك

٥٠ - اعتمد البرلمان الاتحادي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ثلاثة قوانين وقرارين اثنين فقط، جاء أربعة منها استيفاءً للشرط الذي فرضه صندوق النقد الدولي لوضع ترتيب بديل جديد.

الجهود التي يقودها الحزب الديمقراطي الاجتماعي لإعادة بناء السلطات الاتحادية

٥١ - هيمن الجمود السياسي المستمر على المشهد السياسي في الاتحاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فبموازاة محاولة إزاحة حزب العمل الديمقراطي من مجلس الوزراء على صعيد الدولة، تعهّد الحزب الديمقراطي الاجتماعي بإزاحة شركائه في الائتلاف القديم (الذي كان يضمّ حزب العمل الديمقراطي والحزب الكرواتي من أجل الحقوق) من السلطات الاتّحادية واستبدالهم في الائتلاف الحاكم بحزبين تسيطر على أحدهما الأغلبية الكرواتية، وهو الاتحاد الديمقراطي الكرواتي (الذي يضمّ الاتّحاد الديمقراطي الكرواتي في البوسنة والهرسك والاتحاد الديمقراطي الكرواتي ١٩٩٠) وعلى الثاني الأغلبية البوشناقية، وهو حزب الاتحاد من أجل مستقبل أفضل للبوسنة والهرسك. وفي أثناء المنازعات السياسية التي أعقبت ذلك، أثار عدد من الإجراءات مسائل بالغة الأهمية في إطار الدستور الاتحادي. وقد تعين عليّ في عدد من المناسبات تذكير الأطراف بالتزامها باحترام سيادة القانون وترك مسألة حل ما بينهما من منازعات للسلطات المحلية المختصة.

المنازعات على صعيد حكومة الاتحاد

٥٢ - في ٢٢ حزيران/يونيه، أصدر رئيس الاتحاد (الذي ينتمي إلى الحزب الكرواتي من أجل الحقوق) قرارا بقبول استقالة وزير التخطيط، بناء على طلب من حزب العمل الديمقراطي. وقد شكك الوزير، الذي انضم إلى الحزب الديمقراطي الاجتماعي بعد أن كان ينتمي إلى حزب العمل الديمقراطي، في المزاعم القائلة بأنه استقال في واقع الأمر. وقد كان انتقاله إلى الحزب الديمقراطي الاجتماعي أمرا مهما لأنه مكّن الحزب من ضمان الحصول على أغلبية في حكومة الاتحاد. وتركز الجدل الذي ثار في البداية حول ما إذا كان الرئيس قد قبل فعلا طلب الاستقالة الذي يقال إن الوزير وقع عليه بناء على طلب من حزبه عند توليه هذا المنصب، وهي ممارسة يتردد أنها شائعة في البوسنة والهرسك.

٥٣ - وفي اجتماع عقدته الحكومة في اليوم نفسه بمشاركة وزير التخطيط المكاني الذي كان الرئيس قد قبل استقالته، صوّت للوزير المذكور وثمانية وزراء من الحزب الديمقراطي الاجتماعي على استهلال عملية لتغيير بعض الموظفين في عدد من الشركات العامة

الاتحادية[٢١]. وشدد أعضاء الحكومة المنتمين إلى حزب العمل الديمقراطي على ضرورة أن تحترم الحكومة ورئيس الوزراء القرار الذي اتخذه الرئيس بشأن الاستقالة آنفة الذكر، بمعنى أن وزير التخطيط المكاني السابق لا يجوز له قانونا المشاركة في اجتماعات الحكومة. ثم طعن الحزب الديمقراطي الاجتماعي والوزير المذكور بدوره في قرار الرئيس. وقد أسفرت هذه المنازعة عن عدد من الدعاوى القانونية، منها توجيه تهم جنائية ضد رئيس الاتحاد بدعوى حدوث مخالفات في قبول استقالة الوزير المذكور. وأسفرت أيضا، عن تقديم طلبات إلى المحكمة الدستورية للاتحاد لحل الخلافات المحيطة بصحة الاستقالة. ولقد اضطررت إلى تذكير الجهات الفاعلة السياسية بأنه، وفقا لمبدأ سيادة القانون، يجب احترام قرارات رئيس الاتحاد ما لم يتم إلغاؤها من قبل سلطة مختصة.

٥٤ - وفيما يتعلق بالشكاوى التي وردت فيما يخص الخلاف الذي نشب على استقالة الوزير، قضت المحكمة الدستورية للاتحاد، في ٢٩ آب/أغسطس، مؤكدة أنها الجهة المخوّلة حصراً بالبت فيما إذا كان قرار رئيس الاتحاد متماشيا مع دستور الكيان. وقضت المحكمة أيضا بأن القرارات التي يتخذها رئيس الكيان تعتبر دستورية وصحيحة ما لم تقضي المحكمة بخلاف ذلك. وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، قضت المحكمة بأن رئيس الكيان يجوز له البت في طلب استقالة أحد الوزراء قبل أن تُعرض على رئيس وزراء الاتحاد، وبأن أي وثيقة توصف بأنها ''استقالة'' يعطيها أحد الوزراء إلى حزب سياسي ما، ليس لها أثر قانوني. وتجنبت المحكمة البت في صحة الاستقالة المتنازع عليها، مما يعني أن قرار رئيس الاتحاد قبول استقالة وزير التخطيط السابق لا يزال ساريا في الوقت الراهن. غير أن المحكمة أشارت إلى أن الوزير المذكور يمكن أن يطلب منها مباشرة البت في موضوع استقالته، وقد قدم الوزير إلى المحكمة طلبا في هذا الشأن.

التغييرات في قيادات مجلس نوّاب الاتحاد

٥٥ - اتخذ الائتلاف الذي يقوده الحزب الديمقراطي الاجتماعي أيضا مبادرة ترمي إلى تغيير القيادات البرلمانية في الاتحاد. ففي جلسة عقدها مجلس النواب في ٢٦ حزيران/يونيه برئاسة نائب الرئيس، صوّت المجلس على إقالة رئيس مجلس النواب (وهو من حزب العمل الديمقراطي) ونائب رئيس المجلس (وهو من الحزب الكرواتي من أجل الحقوق) وتعيين نائبين

(٢١) إلى جانب الوزير الذي غيّر انتماءه الحزبي، صوّت ٩ من أعضاء الحكومة من أصل ١٧. عضوا تأييدا لتنحية أعضاء المجالس الإشرافية من مناصبهم، وذلك بعد خروج الأعضاء الثمانية الآخرين (وهم من الحزب الكرواتي من أجل الحقوق وحزب الشعب للعمل من أجل الإصلاح وحزب العمل الديمقراطي) من قاعة الاجتماعات. ولو لم يكن الوزير محل الخلاف حاضرا، لكان هناك سبعة وزراء فقط إضافة إلى رئيس الوزراء ولما كان النصاب القانوني اكتمل.

من حزب الاتحاد من أجل مستقبل أفضل للبوسنة والهرسك والحزب الديمقراطي الاجتماعي بدلا منهما[٢٢]. وفي ٢٨ آب/أغسطس، قضت المحكمة الدستورية للاتحاد بأن هذه الجلسة لم تُعقد بما يتماشى مع دستور الاتحاد، وأبطلت بذلك جميع ما اتخذ خلالها من قرارات. فعاد رئيس المجلس، الذي ينتمي إلى حزب العمل الديمقراطي ونائب رئيسه، الذي ينتمي إلى الحزب الكرواتي من أجل الحقوق، ليشغلا منصبيهما، وفي جلسة استثنائية عُقدت في ٦ أيلول/سبتمبر، صوّت المجلس مرة أخرى على إقالتهما من منصبيهما (مراعيا هذه المرة الدستور والقواعد الإجرائية) وتعيين نائب ينتمي إلى حزب الاتحاد من أجل مستقبل أفضل للبوسنة والهرسك رئيسا للمجلس وآخر من الحزب الديمقراطي الاجتماعي نائبا له. ثم عقد المجلس جلسة استثنائية في ١١ أيلول/سبتمبر واعتمد من جديد جميع بنود جدول الأعمال التي سبق أن اعتمدها في الجلستين اللتين عُقدتا في ٢٤ و ٢٥ تموز/يوليه واللتين قضت المحكمة بعدم دستوريتهما.

٥٦ - وأُدخلت أيضا تغييرات على مجلس شعوب الاتحاد. ففي ٣ تموز/يوليه، عقد المجلس جلسة استثنائية وانتخب نائبا من حزب الاتحاد الديمقراطي الكرواتي رئيسا جديدا له بعد التصويت على إقالة رئيس المجلس السابق. وهي قرارات لم يتم الطعن فيها. واعتمد المجلس أيضا استنتاجات تدعو رئيس الاتحاد وأحد نوابه، وهو من حزب العمل الديمقراطي، إلى الاستقالة وتطلب من رئيس الوزراء ”اقتراح إقالة الوزراء الذين يعرقلون عمل الحكومة الاتحادية“.

الجهود الرامية إلى عزل رئيس الاتحاد

٥٧ - في ١٨ تموز/يوليه، أعلن رئيسا كل من مجلسي الجمعية البرلمانية أن مجلس شعوب الاتحاد بمفرده سيبدأ في إجراءات لدى المحكمة الدستورية للاتحاد لعزل رئيس الاتحاد. وفي ١٩ تموز/يوليه، ذكَّر مكتبي جميع الأطراف المعنية بأن أي مبادرة لعزل رئيس الاتحاد يجب أن تتسق اتساقا تاما مع الإجراء المبين في دستور الاتحاد، الذي يستلزم التصويت بأغلبية الثلثين في كل مجلس.

(٢٢) في أثناء الجلسة موضع الخلاف، قرر النواب الحضور البالغ عددهم ٥٨ نائبا أن سبب غياب رئيس المجلس غير معروف (رغم أن رئيس المجلس كان قد أجّل الجلسة)، ولذلك طبقوا المادة التي تتيح لنائب رئيس المجلس أن يحل محل رئيس المجلس. ولم يحضر الجلسة النواب الـ ٣٩ المنتمين إلى حزب العمل الديمقراطي وحزب البوسنة والهرسك والحزب الكرواتي من أجل الحقوق وحزب الشعب للعمل من أجل الإصلاح.

٥٨ - وخلال دورة استثنائية لمجلس الشعوب عقدت في ٢٠ تموز/يوليه، جرى التوقيع على التماس ضد رئيس الاتحاد، ووردت أنباء بأن الالتماس ضم توقيعات من ٣٩ مندوبا. وعند استئناف تلك الدورة المعقودة في سراييفو في ٢٤ تموز/يوليه، اعتمد مجلس الشعوب قرارا بأغلبية بسيطة بتقديم طلب إلى المحكمة الدستورية للاتحاد بشأن عزل رئيس الاتحاد. إلا أنه من شأن هذا الطلب أن يبدو أيضا غير متسق مع دستور الاتحاد، ومع ذلك فعلى الرغم من قرار المجلس، لم يتم تقديم هذا الطلب على الإطلاق.

إعادة إنشاء حكومات الكانتونات

٥٩ - في حزيران/يونيه، قامت الأغلبيات التي يقودها الحزب الديمقراطي الاجتماعي بعزل وزراء حزب العمل الديمقراطي من كانتونات سراييفو، وجينيتسا، وأونا - سانا، وتوجلا، وشكلت تحالفات حاكمة جديدة مع حزب التحالف من أجل مستقبل أفضل. ورد حزب العمل الديمقراطي على الفور بتجميع أغلبية لطرد وزراء الحزب الديمقراطي الاجتماعي في كانتون غوراجدي. وفي أيلول/سبتمبر، أجرت أغلبية يقودها حزب العمل الديمقراطي في كانتون سراييفو تصويتا بحجب الثقة على حكومة الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب التحالف من أجل مستقبل أفضل. ولا تزال تعمل على تشكيل تحالف حاكم.

قضاة المحكمة الدستورية للاتحاد

٦٠ - قد يكون لدى المحكمة الدستورية للاتحاد عما قريب خمسة قضاة فقط من أصل قضاته التسعة. ويأتي هذا عقب تعيين أحد قضاته الستة المتبقين في وظيفة في المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وفي حين أن وجود ما مجموعه خمسة قضاة لا يزال يفي بشرط الحد الأدنى للنصاب القانوني، فإن قرارات المحكمة يجب اتخاذها بأغلبية القضاة التسعة، سواء كانوا جميعهم حاضرين أم لا، بما يعني أن المحكمة تحتاج حاليا بشكل فعلي إلى الوصول إلى توافق في الآراء بين جميع الأعضاء الخمسة الجالسين من أجل إصدار القرارات. وعلاوة على ذلك، فلن تتمكن من العمل أو إصدار قرارات إذا غاب أحد القضاة. ويبين هذا الموقف التبعات الخطيرة للفشل المستمر منذ ثلاث سنوات من جانب السلطات المختصة في الاتحاد في تعيين القضاة الثلاثة المتبقين[٢٣].

(٢٣) أدى غياب هؤلاء القضاة إلى شل حركة فريق المصالح الوطنية الحيوية التابع للمحكمة الدستورية وأثر سلبا على حماية الشعوب المكونة للاتحاد في إطار عملية اتخاذ القرار للمصالح الوطنية فيما يتعلق بالتشريعات الاتحادية وتشريعات الكانتونات ومدينة موستار.

يتولى مكتب الممثل السامي تيسير عملية موستار بعد إخفاق سلطات البوسنة والهرسك في الاتفاق على تغييرات انتخابية تقضي بها المحكمة

٦١ - يعمل مكتبي حاليا على تيسير المباحثات المتعددة الأطراف الرامية للتوصل إلى اتفاق بشأن طريق تنفيذ حكم المحكمة الدستورية(٢٤) المتعلق بنظام موستار الانتخابي من أجل كفالة احترام سيادة القانون والتمكين من عقد الانتخابات المحلية. ويأتي التيسير عقب إخفاق السلطات المختصة في التوصل إلى اتفاق منذ حكم المحكمة الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، بما يحرم المواطنين القاطنين في موستار من حقهم في التصويت في ٧ تشرين الأول/أكتوبر.

تشكيل حكومة الكانتون ١٠ أخيرا

٦٢ - جرى تشكيل حكومة في الكانتون ١٠ في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٠، وبذلك يكتمل تنفيذ الانتخابات العامة لتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ بعد ما يقرب من ٢٢ شهرا.

عدم تنفيذ حكم المحكمة بشأن الفصل بين الطلاب في المدارس

٦٣ - لم يتم تنفيذ حكم تاريخي أصدرته في ٢٧ نيسان/أبريل محكمة موستار المحلية تأمر فيه وزارة التعليم في كانتون الهرسك - نيريتفا بإنهاء ممارسة ”مدرستين تحت سقف واحد“ في بلديات تسابليينا وستولاتس بحلول ١ أيلول/سبتمبر. ونتيجة لذلك عاد الطلاب إلى نفس النظام التعليمي القائم على الفصل بين الطلاب عند بداية السنة الدراسية الجديدة.

(٢٤) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وردا على طعن قدمه التجمع الكرواتي في مجلس شعوب البوسنة والهرسك، حكمت المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك بأن بعض أحكام القانون الانتخابي في البوسنة والهرسك المتعلق بنظام موستار الانتخابي كانت غير دستورية. وتناول حكم المحكمة مجالين: (أ) الاختلافات الكبيرة في عدد الناخبين اللازم لانتخاب أعضاء في مجلس المدينة فيما بين المناطق الست لمدينة موستار؛ (ب) المعاملة التمييزية بين الناخبين في المنطقة المركزية في موستار الذين هم دون غيرهم يختارون أعضاء المجلس فقط من ضمن قائمة تشمل المدينة بأسرها وليس من منطقة انتخابية جغرافية، بخلاف الناخبين في المناطق الأخرى في موستار. ومنحت المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك للجمعية البرلمانية مهلة ستة أشهر لتصحيح الأحكام ذات الصلة. وبعد مرور الموعد النهائي دون إجراءات، أصدرت المحكمة الدستورية في البوسنة والهرسك حكما تكميليا في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ يلغي أحكام القانون الانتخابي التي رأتها غير دستورية من قبل. ونتيجة لذلك، فإن قانون الانتخابات لا ينص حاليا إلا على انتخاب ١٧ عضوا من أعضاء المجلس في الانتخابات التي تجرى في المدينة بأسرها، بينما يتوخى النظام الأساسي لمدينة موستار وجود ٣٥ عضوا من أعضاء المجلس.

ثالثا – تعزيز سيادة القانون

٦٤ – أدى الحوار المنظم بشأن العدالة الذي شرع فيه الاتحاد الأوروبي مع سلطات البوسنة والهرسك إلى إنشاء منتدى تُناقش فيه المسائل المحددة المتعلقة بسير عمل سيادة القانون. ولا يزال هذا المنتدى، الذي رحبتُ به بحرارة، يتيح للسياسيين المحليين فرصة مناقشة شواغلهم بشأن السلطة القضائية في البوسنة والهرسك. واستمر مكتبي في متابعة التطورات الحاصلة في الميدان القضائي، نظرا لاتضاح هذا الموضوع في اتفاق السلام.

الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع العدل

٦٥ – من المرجح أن يتم تمديد الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع العدل في البوسنة والهرسك للفترة ٢٠٠٨–٢٠١٢ لمدة سنة إضافية، بما يتيح للسلطات المزيد من الوقت للنظر في إمكانية إعداد استراتيجية جديدة. وكان تنفيذ الاستراتيجية الحالية محدودا للغاية.

٦٦ – وفي المؤتمر الوزاري الثامن المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٢، تقررت ضرورة التركيز خلال الفترة المقبلة على التوصيات الواردة في الفتوى المتعلقة باليقين القانوني واستقلالية السلطة القضائية في البوسنة والهرسك، والتي أصدرتها في حزيران/يونيه اللجنة الأوروبية لإحلال الديمقراطية من خلال القانون. وثمة العديد من المسائل ذات الأهمية الخاصة لتنفيذ الجوانب المدنية من التسوية السلمية وتقسيم الاختصاصات بين دولة البوسنة والهرسك وكيانيها بموجب دستورها. وهذه هي مناقشات قانونية بشأن اختصاصات دولة البوسنة والهرسك في إطار القانون الجنائي؛ ووضع إطار قانوني لإنشاء محكمة النقض في البوسنة والهرسك؛ وتعديلات قانون المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين في البوسنة والهرسك؛ والتعاون الدولي بشأن محاكمة مرتكبي جرائم الحرب؛ وتنفيذ استراتيجية محاكمة مرتكبي جرائم الحرب.

استراتيجية محاكمة مرتكبي جرائم الحرب

٦٧ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع المجلس التوجيهي المعني بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب بشكل منتظم وأصدر استنتاجات بشأن معدل تنفيذ الاستراتيجية. وكان أحد الاستنتاجات أن الهدف الاستراتيجي الوحيد الذي تحقق حتى الآن كان تسليم مكتب المدعي العام لبيانات بشأن قضايا جرائم الحرب التي تولاها منذ ١ آذار/مارس ٢٠٠٣[٢٥]. وكانت هذه البيانات ضرورية كي تقضي المحكمة في إمكانية

---

(٢٥) تاريخ بدء نفاذ القانون الجنائي الجديد للبوسنة والهرسك وقانون الإجراءات الجنائية في البوسنة والهرسك.

إحالة القضايا الأقل تعقيدا إلى الولايات القضائية للكيانين. وأعرب المجلس التوجيهي عن رضاه عن معدل نقل القضايا من الولايات القضائية للدولة إلى الولايات القضائية للكيانين، ولكنه نبه إلى الحاجة إلى زيادة مستوى شغل الوظائف والاستعداد المادي/التقني لمكاتب المدعين العامين والمحاكم في الكيانين التي تتعامل مع قضايا جرائم الحرب.

٦٨ - وفي ١٠ نيسان/أبريل، رفضت المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان الشكوى المقدمة من بوبان سيمسيتش ضد البوسنة والهرسك[٢٦]. وكان هذا القرار هاما من حيث أنه وجد أن تطبيق القانون الجنائي للبوسنة والهرسك لعام ٢٠٠٣ على قضايا جرائم الحرب المرتكبة خلال فترة التسعينات لم ينتهك حقوق الإنسان الخاصة بالمدعي، وأن الافتقار إلى محكمة للنقض تكون منفصلة إداريا عن محكمة البوسنة والهرسك لا يشكل أيضا انتهاكا لحقوق الإنسان الخاصة به، وأنه لا توجد مشكلة في تقسيم الاختصاصات بين دولة البوسنة والهرسك والجهات القضائية في الكيانين عن قضايا جرائم الحرب. إلا أنه جرى التخلي عن شكوى مماثلة أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان (مكتوف وداميانوفيتش ضد البوسنة والهرسك) لتحال إلى الدائرة العليا في تموز/يوليه ٢٠١٢ من أجل إيلاء المزيد من النظر إليها. وقد تابعتُ هذه القضايا عن كثب حيث إنها تطرح مسائل تتعلق بقرارات الممثل السامي[٢٧].

الأمن العام وإنفاذ القانون

٦٩ - في ٢٤ آب/أغسطس، اعتمدت حكومة كانتون سراييفو مشروع قانون للكانتون بشأن الشؤون الداخلية. وبالتنسيق مع مسؤولي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، أعرب مكتبي عن قلقه بشأن أن مشروع القانون لم يكن موضوع مشاورات كافية مع الشرطة، وأنه لم يضف قدرا كافيا من الحماية على شرطة كانتون سراييفو من السيطرة السياسية غير الملائمة، وأن من شأن ذلك أن يؤدي لعدم التجانس في التشريعات المتعلقة بالشرطة في الاتحاد. وقد نادى أيضا مكتب الممثل السامي وغيره من الجهات الدولية الفاعلة باعتماد

---

(٢٦) شكا المتقدم من أن تهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، التي وُجد أنه مذنب بها، لا تشكل فعلا إجراميا في إطار القانون الوطني في الفترة من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥، وأنه لم يتح للحكم الصادر عليه من الدرجة الثانية أن تستعرضه محكمة جنائية على درجة أعلى. وختاما، فقد شكا من أن محكمة الدولة قد أخذت قضيته، بخلاف بعض القضايا الأخرى، من المحكمة المختصة في الكيانين.

(٢٧) بالرغم من تشابه الشكاوى، فهناك شكوى إضافية بشأن ادعاء خرق للفقرة ١ من المادة ٦ من الاتفاقية (الاستماع من جانب محكمة مستقلة ومحايدة منشأة بموجب القانون) نظرا لأن القضاة الدوليين كانوا أعضاء في المحكمة التي تتولى إصدار الحكم وقد عينهم الممثل السامي.

مشروع قانون اتحادي بشأن الشؤون الداخلية يجري بالفعل النظر في اعتماده ليكون بمثابة تدبير أولي من أجل كفالة التواؤم مع التشريعات اللاحقة في الكانتونات.

٧٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان ثمة اتهامات عديدة بأن وزير داخلية كانتون سراييفو قد مارس ضغوطا سياسية غير ملائمة على الشرطة، بما في ذلك محاولات للالتفاف على السلطة الإدارية لمفوض الشرطة في كانتون سراييفو وتدخلات أخرى في سير العمل الإداري للشرطة.

٧١ - وفي أعقاب إعادة تشكيل الحزب الديمقراطي الاجتماعي وحزب التحالف من أجل مستقبل أفضل لحكومة كانتون توجلا في تموز/يوليه، حاولت الجمعية التشريعية بكانتون توجلا عزل المجلس المستقل بأكمله، وهو المسؤول عن الإشراف على عمل مفوض الشرطة في كانتون توجلا. وفي نهج منسق، أبلغ مكتب الممثل السامي والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في ١٧ تموز/يوليه المسؤولين المعنيين بأن هذه الحركة قد أثارت شواغل تتعلق بالسيطرة السياسية غير الملائمة على المجلس المستقل. وفي اجتماع أجري على سبيل المتابعة مع مكتب الممثل السامي للأمم المتحدة والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، وافق ممثلو جمعية كانتون توجلا على الامتناع عن اتخاذ المزيد من الإجراءات المتعلقة بعزل المجلس المستقل.

رابعاً - التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة

٧٢- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل التعاون مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة مرضيا. وأثناء الاجتماعات التي عقدت في أيار/مايو وتشرين الأول/أكتوبر في سراييفو، أعرب رئيس هيئة الادعاء في المحكمة سيرجي برامرتز عن شواغله بشأن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمحاكمة مرتكبي جرائم الحرب. وأشار إلى صعوبة الموقف في إطار السلطة القضائية في الدولة نظرا للهجمات السياسية المستمرة ضد مؤسساتها. وجرى الإعراب عن شاغل آخر بشأن إحالة القضايا من مكاتب المدعين العامين في الدولة إلى الكيانين، لأن الجهات القضائية على مستوى الكيانين لم تُبدِ قدرات كافية للتعامل مع القضايا القائمة، فضلا عن زيادة عبء القضايا الذي تسببه عمليات الإحالة. وقبل إحالة القضايا من مستوى الدولة، فإن لدى الجهات القضائية على مستوى الكيانين بالفعل اختصاص بالنظر في ٥٠ في المائة من قضايا جرائم الحرب المبلغ عنها، التي لم يُحرز في كثير منها أي تقدم. ويفتقر عدد كبير من مكاتب أعضاء النيابة العامة على مستوى الكيانين إلى إدارة مكرسة أو مدع عام مكرس على وجه التحديد لقضايا جرائم الحرب.

٧٣ - وقد بدأت المحاكمة التي طال انتظارها لراتكو ملاديتش، قائد جيش جمهورية صربسكا سابقا، في ١٦ أيار/مايو. وملاديتش متهم بالإبادة الجماعية، وارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وارتكاب انتهاكات لقوانين وأعراف الحرب.

٧٤ - وفي ٢٨ حزيران/يونيه، قبلت الدائرة الابتدائية في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة طلبا بإسقاط إحدى التهم الموجهة ضد رادوفان كاراديتش، المتعلقة بتهم ارتكاب إبادة جماعية في سبع بلديات في البوسنة والهرسك (وهي براتوناتس، وبرييدور، وجفورنيك، وسانسكي موست، وفلاسنيتسا، وفوتسا، وكلويوتس). ولا تزال التهم بارتكاب إبادة جماعية في سربرينيتسا قائمة.

خامسا - الاقتصاد

المؤشرات الاقتصادية

٧٥ - في تقرير مديرية التخطيط الاقتصادي التابعة لمجلس الوزراء في البوسنة والهرسك الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بشأن مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠١٢، أشارت المديرية إلى استمرار ضعف اقتصاد البلد خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٢[٢٨]. وتتوقع طبعة نيسان/أبريل ٢٠١٢ من منشور آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي حدوث ركود في الاقتصاد الوطني، بما ينقح من توقع النمو الاقتصادي لعام ٢٠١٢ الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١١ لتصبح صفرا. وقد

---

(٢٨) خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام ٢٠١٢، انخفضت الصادرات بنسبة ٤,٥ في المائة، في حين ارتفعت الواردات بنسبة ٠,٢ في المائة عما كانت عليه خلال نفس الفترة من العام الماضي. ونتيجة لذلك، زاد العجز في التجارة الخارجية لدى البوسنة والهرسك بنسبة ٥,٨ في المائة. وسجل الإنتاج الصناعي انخفاضا عاما بنسبة ٦ في المائة (وهو انخفاض بنسبة ٧,٩ في المائة في جمهورية صربسكا و ١,٢ في المائة في الاتحاد) عما كانت عليه في نفس الفترة من عام ٢٠١١. وبلغ متوسط صافي الدخل في البوسنة والهرسك في تموز/يوليه ٨٢٧ ماركا قابلا للتحويل، بما يشكل زيادة قدرها ١,٧ في المائة في مقابل تموز/يوليه ٢٠١١، فيما بلغ متوسط المعاشات التقاعدية الشهرية في آب/أغسطس ٣١١,١٥ مارك قابل للتحويل في جمهورية صربسكا و ٣٥٠,٦٨ مارك قابل للتحويل في الاتحاد. وقُدِّر معدل التضخم الشهري خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس بنسبة ٢ في المائة. وفي تموز/يوليه، كان عدد الأشخاص المسجلين على أنهم عاطلين ٨٨١ ٥٤٥ شخصا، أو ٤٣,٩ في المائة من حجم القوة العاملة، وهو ما يشكل زيادة قدرها ٨٢٣ ١٤ شخصا أو ٢,٨ في المائة عن آب/أغسطس ٢٠١١. واستنادا إلى البيانات المنقحة الواردة في تقارير مديرية التخطيط الاقتصادي بوزارة التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية لدى البوسنة والهرسك، فقد وصل حجم الاستثمار المباشر الأجنبي في النصف الأول من عام ٢٠١٢ إلى ٥٠,٣٥ مليون مارك قابل للتحويل، وهو ما يشكل انخفاضا قدره ٧٣,٨ في المائة بالمقارنة بنفس الفترة في عام ٢٠١١. المصدر: مديرية التخطيط الاقتصادي في البوسنة والهرسك، ووكالة البوسنة والهرسك للعمل والوظائف، وصناديق المعاشات التقاعدية والتأمين ضد العجز لدى الكيانين.

استقر تقدير الجدارة الائتمانية للبلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبعد قرار شركة Moody's Investors Service في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢ بتخفيض تقدير جدارتها الائتمانية من B2 إلى B3 والبدء في استعراض إمكانية تخفيضها أكثر من ذلك، وأكدت الشركة في ١٠ تموز/يوليه تقديرا لـ B3 منح للبوسنة والهرسك في مجال السيادة، بما يعطي توقعات مستقبلية مستقرة.

التحديات التي تهدد الاستدامة المالية لمؤسسات الدولة

٧٦ - بعد أن عملت مؤسسات البوسنة والهرسك بتمويل مقيّد مؤقت لمدة ١٧ شهرا، استند في الأشهر الخمسة الأخيرة منها إلى ميزانية عام ٢٠١١ التي لم تُعتمد على نحو يتسق مع الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك (دستور البوسنة والهرسك)[٢٩]، حصلت المؤسسات الوطنية أخيرا على ميزانية في نهاية أيار/مايو. واعتُمد القانون المتعلق بميزانية مؤسسات البوسنة والهرسك والالتزامات الدولية للبوسنة والهرسك للفترة ٢٠١٢ من قبل مجلس النواب في البوسنة والهرسك في ٢٤ أيار/مايو ومجلس شعوب البوسنة والهرسك في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢. ووصل مجموع ميزانية عام ٢٠١٢ إلى ١,٣٩ بليون مارك منها ٩٥٠ مليون مارك ستنفق على تمويل مؤسسات الدولة. ومع أن ذلك يمثل زيادة قدرها ٤٥ مليون مارك عن الميزانية المخصصة للمؤسسات في عام ٢٠١١، استنادا إلى تنفيذ التمويل المقيّد المؤقت طوال عام ٢٠١١، فإنه يقل بمبلغ ٧٨ مليون مارك عن الميزانية المعتمدة للمؤسسات عام ٢٠١٠، أي أقل بمبلغ ٢٧,٨ مليون دولار عن الميزانية المنفذة لعام ٢٠١٠.

٧٧ - وبتاريخ اعتماد الميزانية، لم تكن الجمعية البرلمانية للبوسنة والهرسك قد اعتمدت بعدُ التعديل على قانون المرتبات والأجور في مؤسسات البوسنة والهرسك، الذي سيوفر الأسس القانونية للتخفيض الشامل بنسبة ٤,٥ في المائة الذي تقرر تطبيقه على المرتبات على مستوى

(٢٩) ينص المرفق الرابع لاتفاق دايتون للسلام (دستور البوسنة والهرسك) على شرط صريح يقتضي أن يقدم مجلس الوزراء توصية بشأن الميزانية إلى مجلس الرئاسة، الذي يقترح رسميا تلك الميزانية على الجمعية البرلمانية (الفقرة ٣ (و) من المادة الخامسة، والفقرة ١ من المادة الثامنة). وبعد ذلك، يجب أن تعتمد الجمعية البرلمانية الميزانية المقترحة (الفقرة ٤ (ج) من المادة الرابعة، والفقرة ١ من المادة الثامنة). ولا يبدأ نفاذ القانون المتعلق بالميزانية إلا بعد نشره في الجريدة الرسمية للبوسنة والهرسك (الفقرة ٣ (ح) من المادة الرابعة). و لم تتقيد مؤسسات الدولة الرئيسية بهذه الأحكام الدستورية في جهودها الرامية إلى تنفيذ الاتفاق السياسي الموقع في ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ بين الأحزاب السياسية الرئيسية الستة بالبوسنة والهرسك بشأن ميزانية عام ٢٠١١ لأن ميزانية مؤسسات البوسنة والهرسك والالتزامات الدولية للبوسنة والهرسك لعام ٢٠١١ لم تحصل على الموافقة البرلمانية الضرورية وفقا للدستور. ولقد أدى ذلك إلى تقويض الأدوار الدستورية لمؤسسات الدولة الرئيسية وأنتج سابقة يحتمل أن تكون مصدرا للإشكالية وتتيح اعتماد قوانين هامة مثل ميزانية مؤسسات البوسنة والهرسك خارج إطار الإجراء المحدد في الدستور.

الدولـة، أو التعـديل علـى دسـتور البوسـنة والهرسـك الـذي سيـسمح بتخفـيض التعويـضات الممنوحة لشاغلي المناصب في المؤسسات الوطنية خلال فترة تنفيذ ولايتهم[٣٠].

٧٨ - ومع أن من المبكر للغاية تقييم كامل آثار التمويل المقيد في أداء مؤسسات البوسنة والهرسك، فإن هناك بالفعل علامات مثيرة للقلق. ويؤسفني أن أقول إن التمويل المقيد على مستوى الدولة قد أثّر سلبا في المؤسسات الثقافية ذات الأهمية الوطنية، التي تعتمد على المنح المقدمة من ميزانية الدولة. فلقد أغلق المتحف الوطني في البوسنة والهرسك أبوابه أمام الزوار في ٤ تشرين الأول/أكتوبر، في يوم الذكرى السنوية الـ ١٢٤ لإنشائه. وكان معرض الفن الوطني قد أغلق بالفعل في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. ومتحف الأدب والمسرح في البوسنة والهرسك معرّض أيضا لخطر الإغلاق. والمؤسسات المذكورة تندرج في مجموعة من سبع مؤسسات[٣١] تتسم بأهمية وطنية، ويعود تاريخ إنشائها إلى ما قبل الحرب، ولم يُحل وضعها القانوني حتى الآن.

٧٩ - ومن المرجح أن الصعوبات المالية لمستخدمي ميزانية الدولة والمستفيدين منها ستزيد على مر الزمن نظرا إلى اتفاق ١٥ حزيران/يونيه الذي توصل إليه المجلس المالي للبوسنة والهرسك بشأن الإطار الشامل للتوازن المالي والسياسات المالية في البوسنة والهرسك للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. ويبدو أن الاتفاق لا يشمل جميع البارامترات التي يتطلبها قانون المجلس المالي للبوسنة والهرسك، إذ يبدو أنه لا يتعلق إلا بتمويل مؤسسات الدولة وبحصتها من إيرادات الضرائب غير المباشرة خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. ويتوخى الاتفاق إبقاء مؤسسات الدولة ضمن المستويات الحالية للتمويل المقيد حتى عام ٢٠١٥. وأخشى أن هذا الأمر يمكن أن يؤثر سلبا في أداء المؤسسات على مستوى الدولة.

(٣٠) تنص الفقرة ٢ من المادة التاسعة من دستور البوسنة والهرسك على ما يلي: ”إن التعويض المدفوع للأشخاص الذين يشغلون مناصب في مؤسسات البوسنة والهرسك لا يجوز أن يُخفّض خلال فترة إشغالهم للمنصب“. ويلغي التعديل المقترح هذا الحكم. وكان التعديل المذكور قد اقترح في عام ٢٠٠٥ واعتُمد بالقراءتين الأولى والثانية في مجلس النواب في البوسنة والهرسك واعتُمد أيضا في مجلس شعوب البوسنة والهرسك بالقراءة الأولى، بينما القراءة الثانية ما زالت معلقة حتى الآن.

(٣١) المؤسسات السبع هي مكتبة البوسنة والهرسك للأشخاص المكفوفين والمعاقين بصريا، المتحف التاريخي للبوسنة والهرسك، مركز المحفوظات الوطني للأفلام في البوسنة والهرسك، متحف الأدب والمسرح في البوسنة والهرسك، المكتبة الوطنية والجامعية في البوسنة والهرسك، ومعرض الفنون في البوسنة والهرسك، والمتحف الوطني في البوسنة والهرسك.

ترتيب احتياطي جديد من صندوق النقد الدولي بخصوص البوسنة والهرسك

٨٠ - في ١٥ حزيران/يونيه، قرر المجلس المالي للبوسنة والهرسك بدء ترتيب جديد مع صندوق النقد الدولي. وتمشيا مع ذلك القرار ومع الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع بعثة صندوق النقد الدولي في تموز/يوليه، عملت السلطات بكفاءة على جميع المستويات من أجل تلبية الشروط المتفق عليها (”التدابير الواجب اتخاذها مسبقا“)[٣٢] من أجل كفالة الحصول على الموافقة على الترتيب الاحتياطي. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، وبعد التحقق من أن البوسنة والهرسك قد أنجزت بنجاح ”التدابير الواجب اتخاذها مسبقا“، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على أن يوقع مع البوسنة والهرسك ترتيبا احتياطيا لمدة ٢٤ شهرا بقيمة ٣٣٨,٢ مليونا من حقوق السحب الخاصة[٣٣]. وأتاح قرار المجلس تقديم دفعة أولية قدرها ٥٠,٧٣ مليونا من حقوق السحب الخاصة[٣٤]، في حين سيوزع المبلغ المتبقي على مراحل خلال مدة الاتفاق، على شرط أن تُنجز الاستعراضات الفصلية بنجاح.

٨١ - وفي ٣١ آب/أغسطس، وفي إطار ”التدابير الواجب اتخاذها مسبقا“، اجتمع مجلس إدارة هيئة الضرائب غير المباشرة في ٣١ آب/أغسطس واتخذ بالإجماع عدة قرارات تتعلق بتسوية مسألة تخصيص إيرادات الضرائب غير المباشرة عن الأعوام ٢٠١٠ و ٢٠١١ و ٢٠١٢. ونتيجة للتسوية الكاملة للدين، سيسدد الاتحاد مبلغ ١٢,٩ مليون مارك إلى جمهورية صربسكا عن طريق حصة الاتحاد في إيرادات الضرائب غير المباشرة في الفترة من ٣ أيلول/سبتمبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وكانت مسألة تسوية ديون الكيان لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ نقطة خلاف طويلة الأمد كانت قد أدت في الماضي إلى رفع دعاوى قضائية وإلى تحديات لنظام الضرائب غير المباشرة، ويمثل اتفاق مجلس الإدارة بالإجماع بشأن هذه المسألة إنجازا كبيرا، كما يمثل مؤشرا على الصعوبات المالية الخطيرة التي يواجهها كل من الكيانين.

٨٢ - وفي أيلول/سبتمبر، اعتمد البرلمان الاتحادي لكل كيان ميزانية معدلة لعام ٢٠١٢ بمبلغ ١,٩٩ بليون مارك، كما اعتمد تعديلات على قانون الوكالة المصرفية ألغت الأحكام التي تسمح بفصل مدير الوكالة ونائب مديرها وأعضاء مجلس إدارتها إذا لم يعتمد البرلمان التقرير السنوي للوكالة في غضون ستة أشهر من انتهاء السنة المشمولة بالتقرير.

(٣٢) تتعلق هذه التدابير بالميزانية المعدلة في كل من الكيانين، وتسوية إيرادات الضرائب غير المباشرة بين الكيانين، وإلغاء التعديلات المتنازع عليها المتعلقة بقانون الوكالة المصرفية للاتحاد.

(٣٣) أي ما يعادل نحو ٤٠٥,٣ ملايين يورو أو نحو ٥٢٠,٦ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

(٣٤) أي ما يعادل نحو ٦٠,٨ مليون يورو أو ٧٨,١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٨٣ - وفي أيلول/سبتمبر، اعتمدت أيضا الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا ميزانية معدلة للكيان لعام ٢٠١٢ بمبلغ ١,٨١ بليون مارك.

سادسا - عودة اللاجئين والمشردين

٨٤ - استضافت سراييفو في ٢٤ نيسان/أبريل مؤتمرا إقليميا للمانحين بهدف دعم البرنامج الإقليمي لعودة اللاجئين، الذي جمع ٣٠٠ مليون يورو من مختلف البلدان المانحة. وقدمت البلدان الأربعة الواقعة في المنطقة مبلغا إضافيا قدره ٨١ مليون يورو. ولكن هذا البرنامج لن يُعالج بشكل كامل الأولوية الرئيسية في البوسنة والهرسك، والمتمثلة في الأشخاص الذين يعيشون حاليا في المراكز الجماعية، وسيتعين على السلطات الوطنية مضاعفة الجهود لحل هذه المسألة الإنسانية الملحة والمعلقة منذ فترة طويلة.

سابعا - تطوير وسائط الإعلام

٨٥ - ركزت كل من سلطات البوسنة والهرسك والاتحاد على حد سواء جهودها خلال الفترة المشمولة بالتقرير على تغيير الإجراءات الناظمة للتعيينات في وكالة تنظيم الاتصالات والهيئات العامة التي تضطلع بأنشطة البث، المصممة حاليا بهدف منع إجراء الضغوط السياسية في إجراءات التعيين. فعلى مستوى الدولة، سعى مجلس وزراء البوسنة والهرسك إلى معالجة موضوع تعيين مجلس إدارة الوكالة الذي ظل ينتظر اتخاذ قرار بشأنه منذ أمد بعيد، عن طريق اعتماد تعديلات على قانون الاتصالات وقد بدأ البرلمان إجراءات النظر فيها في آب/أغسطس. ومن المؤسف أن التعديلات المقترحة لن تتيح فتح الطريق أمام إجراءات التعيين ولن تكفل شفافيتها. وعلى مستوى الاتحاد، نشر البرلمان إعلانا عن ثلاثة مناصب شاغرة لعضوية مجلس إدارة الدائرة الاتحادية للبث العام، رغم أن القانون ينص على تعيين عضو واحد فقط سنويا. والمقصود من هذا القرار هو كفالة توفير الذاكرة المؤسسية مع السعي في الوقت نفسه إلى منع التأثير السياسي. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، قدمت ممثلة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لشؤون حرية وسائط الإعلام إلى السلطات المعنية في البوسنة والهرسك توصيات تبيّن طريقة إجراء الإصلاحات القانونية اللازمة لكفالة استقلال الهيئة المكلفة بأنشطة البث العام والجهات التي تضطلع بالبث.

٨٦ - ويظل تأثير النفوذ السياسي في وسائط الإعلام العامة - ولا سيما التلفزيون - في كلا الكيانين أمرا مثيرا للإشكالية. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت حكومة جمهورية صربسكا تخصيص أموال لوسائط الإعلام المطبوعة والإلكترونية في الكيان.

وفي إطار تعديل الميزانية في أيلول/سبتمبر، زادت الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا المنح الحكومية المقدمة إلى وسائط الإعلام بمقدار تجاوز الضعفين، من ١,٤ مليون مارك إلى ٣,٦ مليون مارك.

٨٧ - وخلال الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ١٠ أيلول/سبتمبر، سجل الخط الهاتفي المخصص للمساعدة على حماية حرية وسائط الإعلام ٣٩ بلاغا عن انتهاكات لحريات وسائط الإعلام وحقوق الصحفيين، بما في ذلك زيادة عدد حالات ممارسة السياسيين والشخصيات العامة الأخرى الضغوط على الصحفيين وتوجيه التهديدات إليهم مقارنة بالسنة السابقة.

ثامنا - المسائل المتعلقة بالدفاع

٨٨ - في ١٨ أيلول/سبتمبر، عُقد الاجتماع الأول للمفوضية المنشأة حديثا المعنية بالاندماج في منظمة حلف شمال الأطلسي. وحلت هذه الهيئة محل الفريق السابق المعني بالتنسيق مع منظمة حلف شمال الأطلسي. وتجمع المفوضية نواب وزراء الخارجية والدفاع والأمن في البوسنة والهرسك، فضلا عن مسؤولين آخرين من ذوي الرتب العالية في الوزارات والمديريات، لمناقشة المسائل المتعلقة بعملية اندماج البوسنة والهرسك في منظمة حلف شمال الأطلسي.

٨٩ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، وجّه رئيس جمهورية صربسكا إلى الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا مبادرة لمناقشة إلغاء القوات المسلحة للبوسنة والهرسك. ودعا الرئيس الجمعية الوطنية لجمهورية صربسكا إلى ”تكليف حكومة ومؤسسات جمهورية صربسكا، فضلا عن ممثلي جمهورية صربسكا في الهيئات المشتركة للبوسنة والهرسك، بإعداد مقترحات لتعديل الوثائق الحالية التي تنظم هذا المجال على مستوى الدولة“.

٩٠ - وذكر رئيس جمهورية صربسكا في النشرة الصحفية التي أعلن فيها عن هذه المبادرة المقدمة إلى برلمان جمهورية صربسكا ”أن اختصاصات البوسنة والهرسك لا تشمل لا اختصاص الدفاع ولا مسألة الجيش، وبصرف النظر عن الأنشطة الجارية حتى الآن، لم يطرأ تغيير على هذا الأمر في دستور البوسنة والهرسك الذي ورد في المرفق ٤ لاتفاقات دايتون للسلام، ولذا لا توجد أسس دستورية تمنح البوسنة والهرسك اختصاصا في المسائل المتعلقة بالدفاع“. وأشار أيضا إلى أسباب مالية لإلغاء القوات المسلحة للبوسنة والهرسك.

٩١ - ولتوضيح المعلومات الرئيسية عن هذه المسألة، وقّع الكيانان اتفاقا في عام ٢٠٠٥، وافقا بموجبه (عملا بالفقرة ٥ (أ) من المادة الثالثة من دستور البوسنة والهرسك)، على نقل جميع مسؤوليات الكيانين في مجال الدفاع إلى مؤسسات البوسنة والهرسك، وأقرّا بأن جميع المسؤوليات التي نقلها الكيانان ستُمارس بصورة كاملة وحصرية من قبل مؤسسات البوسنة والهرسك. ونتيجة لذلك، فإن الاختصاص الحصري للبوسنة والهرسك في المسائل المتعلقة بالدفاع ناتج عن دستور البوسنة والهرسك وعن اتفاق النقل الذي وُقِّع عليه بموجب الدستور.

٩٢ - وخلال الصيف، قدمت القوات المسلحة للبوسنة والهرسك دعما لا يقدّر بثمن إلى السلطات المدنية في مكافحة العديد من حرائق الغابات التي اندلعت في مختلف أرجاء البلد. وفي منتصف أيلول/سبتمبر، أكد وزير دفاع البوسنة والهرسك ونوابه أن القوات المسلحة للبوسنة والهرسك يجب أن تموّل بشكل مناسب لكي يكون في وسعها تقديم مثل هذا الدعم للسلطات المدنية في المستقبل. وهذا جزء من التحدي الأوسع نطاقا الناتج عن أوجه النقص في تمويل القوات المسلحة للبوسنة والهرسك.

تاسعا - القوة العسكرية التابعة للاتحاد الأوروبي

٩٣ - في مطلع نيسان/أبريل، وافق الاتحاد الأوروبي على تخفيض قوام البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك (قوة الاتحاد الأوروبي). وبحلول ١ أيلول/سبتمبر، خُفِّض قوام القوة إلى النصف ليصل إلى حوالي ٦٠٠ فرد. وما زال مقر القوة وقاعدة قدرة إنفاذ السلام التابعة لها موجودين في منطقة سراييفو. وما زال عدد أقل من أفرقة الاتصال والمراقبة موجودا في أجزاء متفرقة من البلد. وواصلت القوة أيضا العمل بشكل وثيق مع القوات المسلحة للبوسنة والهرسك.

٩٤ - وللتعويض عن تخفيض القوات في مسرح العمليات، وسعيا لمواصلة المساهمة في الحفاظ على بيئة مأمونة وآمنة في البوسنة والهرسك، سترسل بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قوات احتياطية إلى قوة الاتحاد الأوروبي اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، وستبقى هذه القوات الاحتياطية خارج مسرح العمليات وستكون جاهزة عند الاقتضاء للانتشار في خلال مهلة قصيرة.

٩٥ - وتؤدي قوة الاتحاد الأوروبي دورا محوريا في الجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك للحفاظ على بيئة مأمونة وآمنة. وهذا الأمر، بدوره، يساعد مكتبي على الاضطلاع بولايته ويساعد المنظمات الدولية الأخرى على الاضطلاع بولاياتها. ومن هذا المنطلق، تظل قوة

الاتحـاد الأوروبي عنـصرا حيويـا مـن عناصـر الاسـتقرار في البوسـنة والهرسـك. وبـالنظر إلى الاتجاهات السلبية التي سبق ذكرها في هـذا التقرير، فـإنني أعتبر أن مـن الـضروري أن تحتفظ قوة الاتحاد الأوروبي بولاية تنفيذية لتوفير الطمأنينة اللازمة للمواطنين.

عاشرا – بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي

٩٦ – إن بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، وهي البعثة الأولى الـتي تُنفّذ في إطار الـسياسة الأوروبيـة للأمـن والـدفاع، قـد أكملـت ولايتـها في ٣٠ حزيـران/يونيـه ٢٠١٢. وسيتواصـل دعـم الاتحـاد الأوروبي لـسيادة القـانون في البوسـنة والهرسـك عـن طريـق أداة تقديم المساعدة في مرحلة ما قبل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وعن طريق مكتـب الممثـل الخاص للاتحاد الأوروبي.

حادي عشر – مستقبل مكتب الممثل السامي

٩٧ – اجتمعـت الهيئـة التوجيهيـة لمجلـس تنفيـذ الـسلام علـى مـستوى المـديرين الـسياسيين في ٢٢ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢، وأعربت مرة أخرى عن قلقها إزاء تواصـل الإخفـاق في معالجـة الأهداف المتبقيـة وشـروط إغـلاق مكتـب الممثـل الـسامي. ومـن المقـرر عقـد الاجتمـاع المقبـل للهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٩٨ – وللسنة العاشـرة على التوالي، واصـل مكتبي اتبـاع منحـى الالتـزام بالمـسؤولية الماليـة، وأدى ذلـك إلى مزيـد مـن التخفيـضات في الميزانيـة. فلقـد قلـصنا ميزانيتنـا الإجماليـة بـأكثر مـن ١٣ في المائة، وشمل ذلك إغلاق مكتـب مقاطعـة برتـشكو، كمـا قلـصنا عـدد المـوظفين بنـسبة ١٢ في المائة مقارنة بالسنة السابقة. وعلى النحـو المنـصوص عليـه في اتفـاق الـسلام، يظـل مـن الضروري أن يكون لدي الملاك اللازم من الموظفين لتنفيذ ولايتي.

ثاني عشر –الجدول الزمني لتقديم التقارير

٩٩ – تمشيا مع المقترحات التي قدمها سلفي فيما يتعلق بتقديم التقارير الدوريـة لإحالتـها إلى مجلـس الأمـن، علـى النحـو المطلـوب في قـرار المجلـس ١٠٣١ (١٩٩٥)، أقـدم طيـه تقريـري الـدوري الثـامن. وإذا احتـاج الأمـين العـام أو أي عـضو في مجلس الأمـن إلى معلومـات في أي وقت آخر، فسيكون من دواعـي سـروري أن أقـدم خطيـا معلومـات إضـافية مـستكملة. ومـن المقرر أن أقدم تقريري الدوري المقبل إلى الأمين العام في نيسان/أبريل ٢٠١٣.
